

فرم

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتدح نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرغ هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرغ... هو فرغ»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljomblatt.com

فرح

آذار 2025

العدد 96

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: للمعلم كمال جنبلاط في عليائه رسالتان في مناسبتين... لهذه الأسباب - عباس خلف
- مع الاحداث: ترامب يغازل الأعداء لأنهم أقوىاء ويبتز الحلفاء لأنهم ضعفاء ويعلن إن الحق مع الأقوى وهذا يعيد العالم إلى شريعة الغاب ويصح فيه القول "قتل مرئ في غابة جريمة لا تختفر وقتل شعب آمن فيها نظر" - سعيد الغز
- مقال سياسي: الطوائف المأزومة في دولة مأزومة - الوزير والنقيب السابق د. رشيد درباس
- مقال اقتصادي: الحقول النفطية في الضفة وغزة - د. وليد خدوري
- دراسات وتحليلات:
- علامات الطريق نحو المجهول - جميل مطر - جريدة بوابة الشروق - 2025/3/6
- المفاوضات بين النار والوسطاء والورق - نبيل عمرو - جريدة الشرق الاوسط - 2025/3/3
- اقتتال طائفي يتقاطع مع تدخلات خارجية... الساحل السوري وأحقاد التاريخ القاتلة - جوزيف حبيب - جريدة نداء الوطن - 2025/3/10
- نافذة على فكر كمال جنبلاط
- آراء ومواقف
- ضرورة الإيمان بتطور لبنان نحو وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية
- محنة الفوز وشرك الانتصار
- من أقواله
- المعارضة انتصار سليم وتوجيه للبناء وليست مهاترة وتهديم
- ضرورة السياسة الإيجابية
- مطالب ومشاريع إصلاحية: في حقل تنظيم الدولة وانتظام الإدارة
- علوم وتكنولوجيا: تأهيل الجيل الجديد: لماذا يُعلم الآباء أطفالهم مهارات الذكاء الاصطناعي؟ - جريدة النهار - 2025/3/4
- صحة وغذاء: 9 خطوات بسيطة لذاكرة حديدية - جريدة الجمهورية - 2025/3/10
- اخبار الرابطة
- ملف خاص: وقائع اللقاء الفكري حول كتاب الرابطة : "كمال جنبلاط رائد الاصلاح في لبنان"

من الصحافة اخترنا لكم:

- التتمر الاقتصادي الأمريكي.. المخاطر والتحديات - أيمن النحراوي- جريدة الشروق المصرية – 2025/3/13
- من يستطيع تغيير خريطة الشرق الأوسط؟ - مأمون فندي – جريدة الشرق الاوسط – 2025/3/24
- لترامب وننتياهو استراتيجيات متشابهة بأهداف متشابهة - مارك مازيتي وباتريك كينغسلي - نيويورك تايمز – ترجمة جريدة نداء الوطن – 2025/3/22
- فى مواجهة النكبة الثالثة.. الحكومات العربية ما بين المهادنة والعزوف عن المقاومة - مصطفى كامل السيد – جريدة الشروق المصرية – 2025/3/23
- نحن... وأميركا... والمستقبل - إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط – 2025/3/23

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبر عن آراء كاتبها

- ملح الارض: للمعلم كمال جنبلاط في عليائه رسالتان في مناسبتين...لهذه الأسباب - عباس خلف

في ذكرى ولادتك الثامنة بعد المائة في السادس من كانون الأول ٢٠٢٥ حدث هام جدا حصل استدعى منا نحن رابطة أصدقاءك أن نوجّه إليك حيث أنت في عليائك وأنت الحاضر الدائم بيننا، نسترشد مبادئك ومسيرتك ونواصل السير على خطاك وأخبرناك فيها :

في ذكرى ولادتك هذا العام نرّف لروحك في عليائك هذا الخبر الذي طال انتظاره: لقد سقط النظام الأسدي وهرب السجّان وكسرت أقفال السجون ودهاليز الاعتقال وانتهى حكم الطغيان بعد هروب الطغاة فتحرر الشعب السوري بعد طول معاناة وارتاح لبنان وسائر شعوب المنطقة .

لقد سبق لك أن قدمت للرئيس حافظ الأسد إبان الحرب الأهلية والتدخل العسكري السوري فيها كفريق سنة 1976 ، نصيحة مخلصه لو استمع لك آنذاك وعمل بها لكان تاريخ المنطقة شهد مسارات مختلفة حققت للشعوب العربية نجاحات بدلا من الإخفاقات والمخاطر التي عانت منها هذه الشعوب ولا تزال .

وللتذكير والعبارة نورد بعض ما نصح به كمال جنبلاط للرئيس حافظ الأسد:

" لقد نصحت الرئيس حافظ الأسد بصراحة بالغة وقلت له أناشدكم أن تسحبوا قواتكم المسلحة من لبنان فنحن شعب نريد أن نكون مستقلين ولا نقبل أن نكون دولة تابعة لأحد ولا نريد اتحاداً على الشكل الذي يبشر به حزبكم في بيروت ولكن لا تظنوا أننا أخصام الوحدة العربية لأننا الحزب الوحيد الذي وضع مشروعاً لاتحاد عربي فيدرالي عقلاني لكننا أردنا اتحاداً قائماً على الحرية والعدالة ولا رغبة لنا في الدخول إلى السجن الكبير الذي أقمتموه وعندما تسلكون سبيل الديمقراطية الصحيحة في سوريا ستجدوننا إلى جانبكم (المرجع : كتاب كمال جنبلاط من أجل لبنان صفحة 42)

وبدلاً من الاستماع للنصيحة أأخذ قرار اغتيالك في 16 آذار 1977 . لقد اغتالوك جسدياً ولكنك لا تزال حاضرًا بفكرك النير منارة للتغيير الديمقراطي السليم في المنطقة بينما هم خسروا الدنيا والآخرة وتحولوا إلى لاجئين ملاحقين قضائياً على ما ارتكبوه من مجازر وموبقات. لا يصحّ إلا الصحيح .

عباس خلف

رئيس رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

واليوم في رسالتي الثانية لك أخبرك أنه ترتب على سقوط نظام القمع والاعتقال في سوريا وتحررها من السجن الكبير انتهاء الوصاية والتبعية وتبدل الأوضاع في لبنان بعد طول معاناة بعد بزغ فجر جديد في لبنان يبشر بإمكانية إقامة دولة المواطنة والعدالة الإنسانية والسيادة والاستقلال.

في الثامن من شهر كانون الثاني ٢٠٢٥ أصبح للبنان رئيسا جديدا للجمهورية بعد تعطيل تجاوز السنتين، رئيس تتوفر فيه الصفات التي سبق لك أن حددتها لإخراج لبنان من أزماته التي استعصت على العهود السابقة ، في ظل الوصاية المفروضة عليه. فالرئيس جوزيف عون حرص في خطاب قسمه أن يتعهد بتحقيق إصلاحات شاملة إنقاذية تبيّن منها وكأنها مأخوذة من مشروعك الإصلاحي الذي طرحته في العام ١٩٧٥، وأصبحت جزءا من اتفاق الطائف ومن الدستور اللبناني بعد تعديله في العام ١٩٩٠، والذي دعى إلى إقامة الدولة المدنية على أساس المواطنة والغاء الطائفية السياسية.

إن ما حصل في انتخاب الرئيس جوزيف عون يعيدنا بالذاكرة إلى ما سبق لك وطالبت به في العام ١٩٦٢ حيث كتبت أن: "وصول الرئيس فؤاد شهاب إلى سدة الرئاسة كان أكثر من تبدل شخص وعهد بما تحلى به الرئيس شهاب من شجاعة معنوية وروح اجتماعية تبغي الخير للجميع ، وفيما تجلى فيه من عدالة لا تفرق ولا تميز ولا تحابي ولا تجامل ولا تتعصب لأنها تتحلى بالروح المسيحية الإنسانية الحقيقية . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بعد مرور سنتين على عهده هل سيتوفر لنا في المستقبل رئيس يستطيع أن يواصل هذا النهج ويتمرس بهذه الروح من الشجاعة والفضيلة والتحرر والعزة والكرامة وبهذا الحذب المحب والمخلص على الفئات الاجتماعية الشعبية أيا كان لونها وجنسها ومذهبها ومكان سكنها وبهذه الاشتراكية المسيحية الحقيقية إذا صح التعبير".

(المرجع: من مقال له تحت عنوان "صفحة من التاريخ" ورد في الصفحة 32 من كتابه لبنان والجسر الوطني المقطوع)

وفي الثامن من شهر شباط الذي تلا تمّ تكليف رئيس محكمة العدل الدولية القاضي نواف سلام بتشكيل الحكومة الجديدة التي ستواكب رئيس الجمهورية في تنفيذ ما تعهد به في خطاب القسم. وتشكلت هذه الحكومة ونالت ثقة المجلس النيابي في 26 شباط متعهدا الانطلاق في مسيرة الإصلاح والإنقاذ بهدف إخراج لبنان من معاناته وإعادة بناء دولة المؤسسات السيدة المستقلة الأمر الذي رأى فيه اللبنانيون بارقة أمل بغد أفضل ونحن نوجه لها باسمك الوصية التي كنت أطلقتها ولم يستجب لها الحكام آنذاك فانهار لبنان وتهدد الكيان ، ونقول لسيد العهد والحكومة والنواب:

" هناك هم يخالج المخلصين لهذا العهد والمخلصين لمبادئهم وأفكارهم الإصلاحية هذا الهم يتلخص بأنه إذا لم تصطلح الإدارة تماما في هذا العهد وتظهر فلن تصطلح في عهد آخر إذ سيعود إلينا بعض السياسيين الممتهين من الطراز التقليدي الذين لا يهمهم شيء من أمر تنظيم الدولة ولا يفهمون في الواقع طريقة معالجتها لأجل الانضباط والانتظام فتعود خيمة كراوز كما كانت في العهود السابقة.

لذا نحن نشدد دائما على ضرورة التطهير دون شفقة ولا رحمة لأن المرتشي والراشي والمختلس بشكل مشروع أو غير مشروع لأموال الدولة لا يجوز أن نغفر له أو نتناسى جريمته لأنها تظل عالقة في نفوسنا جميعا لأن المرتشي والمختلس يقتل شعبا بأسره بتسميمه الجو العام ويقتل الفضيلة في نفوس الكبار والصغار والسيد المسيح لم يغفر لسارقي الهيكل كما لم يغفر للذي يجدف على الحقيقة وإنما نرى بعين بصيرة أنهم لم يصطلح حال لا في القضاء ولا في الإدارة إلا إذا عدنا إلى بعض القواعد الثورية في

التطهير فالنظام يساعد على انضباط الأمور وضبط المعاملات ولكن العنصر البشري يظل له التأثير الأقوى. فكم نظام صالح أفسده الذين يتولون أمور تنفيذه.

هذا ما تمليه علينا بعض تأملاتنا في واقع الأمر قبل أن يتراقد المسترئسون إلى حلبة المعركة في جشع التكالب على الوظيفة وقبل أن يفلت الزمام من أيدينا جميعاً".

(المرجع: من مقال له نشرته جريدة الأنباء بتاريخ 1962/6/13 تحت عنوان "واجب الساعة")

وأخبرك أخيراً أننا أصدرنا مؤخراً عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط كتاب "كمال جنبلاط: رائد الإصلاح الشامل في لبنان" بهدف وضعه بتصريف الراغبين في إصلاح الدولة اليوم كمرجع يعودون إليه لتسهيل مهمتهم.

إننا على عهدنا لك باقون وعلى مبادئك مستمرون.

- مع الاحداث: ترامب يغازل الأعداء لأنهم أقوياء ويبتز الحلفاء لأنهم ضعفاء ويعلن إن الحق مع الأقوى وهذا يعيد العالم إلى شريعة الغاب ويصح فيه القول "قتل مرئ في غابة جريمة لا تختفر وقتل شعب آمن فيها نظر" - سعيد الغز

إن الداعي لهذا الكلام عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما أعلنه شخصياً في 21 شباط 2025: "إن حضور الرئيس الأوكراني زيلنسكي محادثات السلام بيني وبين الرئيس الروسي بوتين ليس ذا أهمية لأن أوكرانيا ليس لديها أوراق قوة للعب بها في هذه المحادثات" فالجميع في العالم يعرفون ، وهو واحد منهم أن القيادة الروسية هي المعتدية بشنها منذ ثلاث سنوات حرباً تدميرية توسعية على دولة مستقلة مجاورة لها وهذا معناه أن ترامب وخلافاً لأي منطق يقف إلى جانب المعتدي بحجة أنه الأقوى ضد صاحب الحق المعتدى عليه بحجة أنه الأضعف. وهو بذلك يبرر للأقوياء في العالم تحقيق طموحاتهم التوسعية الإمبراطورية في المناطق المجاورة لدولهم دون أي وجه حق "ويعلن أنه على استعداد لتقاسم الاستيلاء على ثروات بلدان الضعفاء معهم بعد إقرار سلام بين الأقوياء يتحمل كلفته مواطنو تلك البلدان الضعيفة حتى ولو كانوا من حلفاء أمريكا ، وأن ترامب ذاته يعرض على مسؤولي البلدان الحليفة لأمريكا استعداده للدفاع عن بلدانهم شرط أن يدفعوا له ويسددوا كلفة دفاع جيشه عنها .

مزاجية ترامب المتقلبة هذه وتصرفاته التسلطية الدكتاتورية وطموحاته الشخصية تشكل خروجاً على كل المبادئ والشرائع القانونية والإنسانية التي بشر بها مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية . ويطالب العالم أجمع التقيد بها واحترامها بعد فرضها أسساً للنظام العالمي الجديد الذي تأسس في سان فرانسيسكو الأمريكية سنة 1945 وأنتج تأسيس منظمة الأمم المتحدة والمجالس والمؤسسات والمنظمات التابعة لها في المجالات الاقتصادية والمالية والقضائية والاجتماعية والصحية والثقافية وطبعا السياسية لكي يعم السلام

والتضامن بين الشعوب التي نالت الحق في تقرير المصير والتحرر من الاستعمار وبناء دولها السيدة المستقلة وحمائتها من أي عدوان على هذه السيادة.

ترامب يسارع اليوم على تهديم النظام العالمي بالخروج على كل مقوماته وآلياته ويعلن انسحاب بلاده الزعيمة الراحية لهذا النظام من الهيئات التي تدير هذا النظام غير آبه من التداعيات والمخاطر التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية.

منهجية ترامب واعتداده بنفسه وطموحاته التي لا حدود لها تهدد أمن واستقرار الولايات المتحدة في الداخل وتوتر علاقاتها من جيرانها في القارة الأمريكية وحلفائها في سائر القارات خاصة في أوروبا والشرق الأوسط .

ترامب لا يقيم وزناً لسيادة الدول وكراماتها وإراداتها وكأنها لا شيء ويعتقد أنه في سبيل الشعار الذي يرفعه "أمريكا أولاً" فإن كل الوسائل والسبل والسياسات تصبح مبررة حتى ولو كانت تضيع حقوقاً وتسحق شعوباً وتهدد الأمن والسلام والانتظام العام . وهو يبرر أفعاله بالقول إن "الآخر" أيّاً كان يستحوذون على خيرات أمريكا ويستغلونها بدون أن يسددوا لها الثمن المناسب وهو يريد استعادة مال أمريكا من حقوق وأثمان كما أنه يعتبر أن الله حفظه وأنقذه من محاولة الإغتيال لكي يمارس سياسات تصحح الأوضاع كما يراها هو، ليس في الولايات المتحدة فقط بل في كل العالم الموعود بالسلام الترامبي.

وما يهمنا هنا، رؤيته لما يريده من المنطقة العربية إنه مع إسرائيل في كل ما ترتكبه حماية وتسليحاً وتمويلًا وتشجيعاً يرى فيها دولة مميزة في الشرق الأوسط مساحتها صغيرة ويجب أن تتوسع ، ولو على حساب سائر الدول المجاورة لها ، وعلى قادة هذه الدول التعاون معها والرضوخ لطلباتها والتطبيع معها ومساعدتها على تحقيق شرق أوسط جديد تديره إسرائيل ويرعاها ترامب وصديقه نتانياهو. ترامب يضغط بمختلف الوسائل على قادة الدول العربية للرضوخ لمشيئته وميوله الصهيونية. لا يعترف بأي وجود لشعب فلسطيني مشنت ومشرذ ويواجه حروب إبادة من النظام الصهيوني العنصري وبالتالي لا حاجة لإقامة دولة فلسطينية بل يجب توزيع فلسطيني غزة والضفة الغربية على العديد من الدول وخاصة مصر والأردن ولبنان والسعودية وربما اندونيسيا والصومال والبلقان الإسلامي. ويحلم بامتلاك غزة لتحويلها عقارياً إلى مشروع استعمار عالمي لتصبح "ريفيرا شرق البحر المتوسط" متاحة للجميع من دون أهلها الشرعيين. فما فشل نتانياهو في إنجازه حرباً يريد ترامب أن يحققه له بالضغط السياسي والمالي والتهديد بتحويلها إلى جحيم خدمة لصديقه الحميم نتانياهو.

تصرفات ترامب هذه أثارت استنفار قادة مصر والأردن والسعودية للتصدي والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمته القدس الشريف، ورفض أي تهجير للفلسطينيين من أرضهم وموطنهم، ووجهوا الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لترد على مشاريع ترامب نتانياهو المشبوهة واللاإنسانية، ووضع خطة لإعادة إعمار غزة ومنع ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل . فعسى أن تتحقق الآمال ويتمكن العرب أخيراً من عدم الاتكال على الغير في حل مشاكل بلدانهم، والاعتماد على القدرات العربية البالغة الأهمية وإستخدامها للدفاع عن حقوقهم ومكانتهم ودورهم في الشرق الأوسط.

- مقال سياسي: الطوائف المأزومة في دولة مأزومة – الوزير والنقيب السابق د. رشيد درباس

اِسْتَدِّي أَرْمَةُ تَنْفَرِجِي

قَدِ أَدْنُ لَيْلِكَ بِالْبَلَجِ

(ابن النحوي القيرواني)

شهد الشهر الماضي حُزْنَيْنِ كَبِيرَيْنِ، اتَّسَمَا بِالْحَمَاسَةِ الشَّعْبِيَّةِ وَالْإِنْضِبَاطِ. قَامَ سَعْدُ الْحَرِيرِيُّ بِزِيَارَتِهِ السَّنْوِيَّةِ فَتَحَلَّقَ حَوْلَ الضَّرِيحِ جَمْهُورٌ غَفِيرٌ، رَفَعَ الْأَعْلَامَ اللَّبْنَانِيَّةَ، وَعَبَّرَ عَن تَمَسُّكِهِ بِعُودَةِ رَئِيسِ تَيَارِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ. كَانَ احْتِفَالُ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شِبَاطِ (فَبْرَايِر) الْمَاضِي عِلَامَةً عَلَى أَنَّ الْفِرَاعَ الَّذِي تَرَكَهُ سَعْدُ الْحَرِيرِيُّ لَمْ تَسْنَحِ الظُّرُوفُ لِأَحَدٍ مِنْ تَعْوِيضِهِ بِشَكْلِ مُرْضٍ يَتَلَاَمُ مَعَ الْأَمَالِ الْمَعْقُودَةِ عَلَى الْعَهْدِ الْجَدِيدِ وَالْحُكُومَةِ الْجَدِيدَةِ.

فِي الثَّلَاثِ وَالْعَشْرِينَ، امْتَلَأَ النَّهَارُ وَالشَّائِشَاتُ وَالْمَدِينَةُ الرِّيَاضِيَّةُ وَالشُّوَارِعُ بِحُشُودِ الْمَوَاطِنِينَ الَّذِينَ كَادُوا يُعْرِقُونَ الْمَكَانَ بِدُمُوعٍ وَهَتَافَاتٍ تَحَدَّثُ زَيْرِ الطَّائِرَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الَّتِي حَامَتِ حَوْلَ التَّشْيِيعِ، كَعَادَةِ الْمَجْرَمِ الَّذِي يَحْرُصُ عَلَى مِرَاقَبَةِ مَكَانِ الْجَرِيمَةِ.

إِذَا تَجَاوَزْنَا الْعَوَاطِفَ الْفَائِضَةَ، فَإِنَّ الْمَشْهَدَيْنِ يَدْلَانِ بوضوحٍ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مَازُومَتَيْنِ، كُلُّ مِنْهُمَا فَقدت زَعِيمَهَا، لَكِنْهُمَا تَصَرَّانِ عَلَى إِبْقَاءِ دَوْرِيهِمَا بِوَسَائِلٍ مُخْتَلِفَةٍ. الرَّئِيسُ الْحَرِيرِيُّ الَّذِي مَنَحَهُ جَمْهُورُ أَبِيهِ الشَّهِيدِ ثَقَّتَهُ، مَارَسَ نَفْدًا ذَاتِيًّا عَمَلِيًّا، بِتَعْلِيقِ نَشَاطِهِ السِّيَاسِيِّ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ التَّسْوِيَّاتِ وَالْمُرَاهَنَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا، قَوِيْلَتِ بِالْجُحُودِ وَقَلَّةِ الْمَسْئُولِيَّةِ. لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْمَلَاْحِظَةِ أَنَّ عُودَتَهُ الْأَخِيرَةَ لَمْ تَحْمَلْ فِي خُطَابِهِ مَعَالِمَ خُطَّةٍ وَاضِحَةٍ لِاسْتِرْدَادِ الزَّخْمِ السَّابِقِ، خِلَا مَا أَكَدَهُ عَن تَأْيِيدِ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَالْحُكُومَةِ السَّلَامِيَّةِ فِي نَهْجِ النُّهُوضِ وَالْإِصْلَاحِ وَالْعُودَةِ إِلَى الْإِلْتِزَامِ بِالشَّرْعِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، فَفَعَلَ بِهَذَا حَسَنًا، إِذْ حَسَمَ الْجَدَلَ حَوْلَ عِلَاقَتِهِ بِالْحُكْمِ الْجَدِيدِ، رَئِيسًا وَحُكُومَةً.

لَكِنْ الْإِحْتِفَالُ لَمْ يُخْرِجْ جَمْهُورَ رَفِيقِ الْحَرِيرِيِّ مِنْ مَآزِقِهِ الْوَطْنِيِّ، إِذْ إِنْ مَشْرُوعُ الشَّهِيدِ قَدِ قَامَ عَلَى رُؤْيِيَّةٍ وَنَهْجٍ لِلْعِمْرَانِ وَتَخَطِّي التَّنَاقُذِ الطَّائِفِيِّ، وَإِعَادَةِ بِنَاءِ الدَّوْلَةِ عَلَى أُسَاسِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْجِدَارَةِ وَالنَّزَاهَةِ. لَقَدْ كَتَّلَ رَفِيقُ الْحَرِيرِيِّ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ إِمْكَانِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةً، مَحَلِّيَّةً وَعَرَبِيَّةً وَدَوْلِيَّةً، وَمَارَسَ الْمَرُونَةَ السِّيَاسِيَّةَ بِالسَّيْرِ بَيْنَ الْأَلْغَامِ، إِلَى أَنْ انْفَجَرَ بِهِ اللَّغْمُ الْكَبِيرُ بِغَرَضٍ وَأَدِ مَشْرُوعَهُ الْإِنْقَاذِي كُلَّهُ، لَكِنْ الشَّعْبُ اللَّبْنَانِيُّ جَبَهُ

ذلك الاغتيال، وصمد في ظروف صعبة للغاية، وأمن أكثر من نياحية لاستئناف المشروع، إلى أن ضيقت قوى الرابع عشر من آذار البوصلة والحصافة، ما أتاح لقوى "الممانعة" من إحكام قبضتها على كثير من مفاصل الحكم والاقتصاد، كما جندت كذلك الطوابير المقاتلة المُدرَّبة لأغراض تتخطى الحدود والمصالح اللبنانية، فصارت قوة إقليمية يُحسب لها حساب حتى أنها أحبطت الانتفاضة السورية، ودَّخَرَت الحوثيين والتنظيمات العراقية الحليفة بالسلاح والخبرة وتجربة القيادة. بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على فلسطين ولبنان، واستبسال "حزب الله" بالتصدّي للعدوان، أسفر المشهد عن نتائج مفعجة: دمار مُمنهَج، وآلاف الشهداء، واختراقات خطيرة، واستعمال التفوق التكنولوجي الذي وضعنا جميعاً تحت الرقابة الدائمة، ثم كانت الذروة باغتيال القادة، وعلى رأسهم الأمين العام للحزب الشهيد السيد حسن نصر الله.

الإنصافُ يقتضي الإقرار بأنَّ الحزبَ استطاع أن يستردَّ تنظيمه، ويرصَّ جمهوره المُهجَّر عن بيوته، وينظِّم تلك المشهدية المهيبة، موجَّهاً عبرها رسائل متعددة، منها قدرته على الضبط والربط وتنزيه التشييع عن أية شائبة أمنية، ومنها أيضاً قبوله تنفيذ القرار 1701 مع بعض الالتباس، بحسب ما أكده خطاب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم الذي جاء فيه: "إنَّ لبنان وطنٌ نهائي لجميع أبنائه، ونحنُ من هؤلاء الأبناء"، لكن الرسالة الأهم هي قولُ الشيخ نعيم إنَّ للحزب فضلاً بانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وهذا يعني أنَّ الممانعة تتجه -بعد ممانعة- إلى قيادة جمهورها في المرحلة الجديدة التي يبدو أنها ستكون خالية من الحروب، وبعيدة من "وهج السلاح". فنقلُص الدور الإقليمي للطائفة الشيعية لا يعني خروجها من المسرح اللبناني، لأنها ذات عدد وحزم وعزم ومصالح.

الحرزان الكبيران إذن، لم يُشكَّلا مجلسي عزاءٍ فحسب، بل علامات على محاولات جديّة وملموسة للخروج من الحالة المأزومة المُشار إليها بانتظار مزيدٍ من توضيح المواقف.

من جانب آخر، شكَّل موقف الأحزاب المسيحية (بما فيها "التيار الوطني الحر") -وهي صاحبة أحزان أيضاً- مع نداءات البطريرك الراعي والمطران عودة، عوامل صلابة ومناعة أسهمت في خروجنا من مأزق الفراغ الذي دام طويلاً. لا ينكرُ أحدُ هذا الدور، ولكن القضية بأصلها ليست قضية مسيحية، ولا مسألة دفاع عن الوجود المسيحي، بل قضية الوجود اللبناني، دولةً ودستوراً وشعباً. فيقتضي، بعد كل ما مرَّ بلبنان من مأس ومخاطر، استغلال الظروف الطيبة والرياح المؤاتية، للعناية بأزمات الدولة، لا بالطوائف المأزومة. فكلُّ مَنْ يُدافع عن مصالح المسلمين أو المسيحيين، لن يجدَ ضالته إلا باستعادة الدولة إلى دستورها والقوانين، فأزمات الطوائف تدوب في محلول الوطنية الصافية.

تشوب المرحلة الجديدة المُبشّرة، هواجس وشكوك داخلية، وتُحيقُ بها من خارج مخاطر تتفاقم يوماً بعد يوم، تتمثلُ بالإصرار الإسرائيلي على عدم الانسحاب التام، وبالعدوان على سوريا وفلسطين في ظلّ شهيةٍ جشعة، يباركها ويؤازرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. لكنّ تكوين السلطة من خارج مشاعر التأزم، يُحبطُ مزاعم إسرائيل بأنها راعية الطوائف والأقليات في المنطقة، وهذا ينطبق أيضاً على سوريا وفلسطين.

- مقال اقتصادي: الحقول النفطية في الضفة وغزة - د. وليد خدوري

تهدف إسرائيل من احتلالها الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية) إلى تحقيق أهداف متعددة. فكما أصبح واضحاً من حرب غزة وهجوم الجيش والمستوطنين على الضفة الغربية ومخيماتها، يكمن الهدف الرئيس من تهديم المنازل والمخيمات في جعلها غير صالحة لعودة سكانها إليها، ومن ثم العمل بمساعدة الولايات المتحدة على تهجير السكان غصباً.

تشمل ممارسات إسرائيل سياسات هادفةً إلى استغلال الموارد الطبيعية، حيث بدأت هذه السياسة منذ عقد الخمسينات بهيمنتها على مصادر المياه، وتبني سياسات وضع اليد، وتخريب الأراضي الفلسطينية الزراعية. وبالإضافة إلى هذا وذاك، جرى تشييد آلاف المساكن في مناطق استراتيجية تطل على القرى العربية أو لحماية مناطق في إسرائيل 1948 قريبة من الحدود.

وقد أضيفت وسيلة جديدة خلال العقد الماضي لسرقة ثروة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وذلك إما بعرقلة تطوير الحقول النفطية الجديدة، كما هو الحال في حقل «غزة مارين» الغازي في قطاع غزة، أو باستغلال حقل «المجد» النفطي الذي يقع على جانبي الخط الأخضر من الضفة الغربية بالقرب من «رنتيس».

من ناحية أخرى، تتبنى إسرائيل سياسات واهية تعرقل من خلالها تطوير حقل مكتشف، كما حصل في تعطيل تطوير حقل «غزة مارين» في بحر غزة منذ عام 2000.

كما تستغل شركة نفطية إسرائيلية خاصة إنتاج حقل نفط مشترك، حيث يمتد احتياطيه عبر الخط الأخضر الفاصل ما بين إسرائيل والضفة الغربية. إذ يمتد حقل «المجد» الواقع على مسافة قصيرة من منطقة «رنتيس» الصخرية في الضفة الغربية. ويمكن للمرء أن يشاهد على بُعد 100 متر من حدود «رنتيس»،

سياجاً وممرأ للخط الفاصل ما بين الضفة الغربية وإسرائيل. ويمكن من الخط رؤية شعلة لهب حقل «المجد» الذي تملكه وتديره الشركة الإسرائيلية «غيفوت غولام» للنفط. وقدرت الشركة الاحتياطي النفطي للحقل بنحو 1.5 مليار برميل، وهو يعد حقلاً صغيراً نسبياً، ولكنه يفي بحاجات السوق المحلية الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر، حيث توزع الإمدادات على هذه السوق الإسرائيلية المجاورة. ولم تنتشر الشركة أرقام الإنتاج.

المثير في الأمر أن شعلة الغاز تقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود، بمعنى أن الحقل داخل الحدود الإسرائيلية، لكنه في الوقت نفسه محاذ لأراضي «رنتيس»، فهو يعد حقلاً مشتركاً كبقية حقول مماثلة له في العالم.

تدل الأعراف المتَّبعة بين الدول، في حال وجود حقل نفطي مشترك على الحدود ما بين دولتين، على ضرورة توصل الطرفين إلى اتفاق ثنائي لتقاسم تكاليف وعوائد الحقل، وما يرتبط به من أصول، وطرق الإنتاج منه، والوسائل المتَّبعة في ذلك، بمعنى أن الطرفين على الحدود المشتركة يجب أن يتفقا ويكونا على علم بكمية الاحتياطي على طرفي الحدود من جهة، والكمية المسموح بإنتاجها للطرف الآخر.

إنّ المعتاد في حال الحقول المشتركة هو التوصل إلى اتفاق ثنائي لاقتسام الحقل وما يرتبط به من تكاليف وعوائد، أما خلاف ذلك فيعني أن الطرف المنتج يستنزف احتياطي الحقل على حساب الطرف الآخر. وهذا أمر مغاير للقوانين الدولية. وفي حال وجود حقل نفطي في منطقة محتلة، لا يُسمح للدولة المحتلة باستغلال النفط. أما في حال إنتاجه، فيتوجب على الدولة المحتلة تعويض الدولة تحت الاحتلال، في حال الانسحاب لاحقاً.

والحقل الفلسطيني الثاني، هو حقل «غزة مارين» الذي يقع في «المنطقة الاقتصادية الخاصة» لبحر غزة. وحسب «اتفاقية أوسلو»، فإن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الاستكشاف والتطوير ثم الإنتاج. لكن، في الوقت نفسه، فإن إسرائيل مسؤولة عن الجانب الأمني لبحر غزة.

اختارت سلطة الموارد الطبيعية في السلطة الفلسطينية عام 2009 شركة «بريتش غاز» لعمليات الاكتشاف في بحر غزة. وبالفعل اكتُشف حقل «غزة مارين» وسط المنطقة الاقتصادية الخاصة لفلسطين عام 2000، وعلى مسافة قريبة من ساحل غزة. ينقسم الحقل إلى جزأين: «غزة مارين 1» الذي يقع وسط المنطقة

الاقتصادية الخالصة، و«غزة مارين 2» الذي يمتد إلى الحدود البحرية الجنوبية الإسرائيلية المجاورة، وبالذات حقل «ماري ب»، أول اكتشاف غازي إسرائيلي.

إلا أن احتياطي الغاز في «ماري ب» صغير نسبياً، واكتُشف قبل موجة الاكتشافات الغازية الضخمة في العقد الماضي. وتشير دائرة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن احتياطيات «ماري ب» قد استنزفت تقريباً، ومن ثم هناك الخوف من أن تشفط إسرائيل بعض إمدادات الغاز من حقل «غزة مارين 2» المجاور لحقل «ماري ب.»

تقدّر مصادر صناعة النفط أن احتياطي الغاز في حقلي «غزة مارين 1 و2» بنحو 1.4 تريليون قدم مكعبة، وأنه وافٍ للطلب الطاقوي في قطاع غزة وسكانه الذين يتعدون مليوني نسمة، طبعاً قبل تدمير منازل ومخيمات القطاع والنكبة الثانية.

لم يُطوّر الحقل حتى الآن رغم اكتشافه عام 2000، فقد استعملت الحكومات الإسرائيلية مختلف سياسات التعطيل والعرقلة لتعطيل التطوير. إذ طالبت بحصة من الغاز قبل توزيعه على القطاع، كما طالبت بحصة للشركات النفطية الإسرائيلية (قبل الاكتشافات الضخمة الأخيرة). وطالبت أيضاً بأن يُودع ريع الغاز في حساب خاص لا يمكن للسلطة الفلسطينية السحب منه دون الموافقة الإسرائيلية. عارضت السلطة الفلسطينية جميع المطالب الإسرائيلية هذه، إذ لم يتم الاتفاق عليها مسبقاً، إذ إنها مطالب ابتزازية وتعطيلية. ومما أدى أيضاً إلى تأخر تطوير الحقل الخلافات الداخلية الفلسطينية حول الصلاحيات المتعلقة بكل من السلطة الفلسطينية وحركة «حماس.»

باعت شركة «بريتش غاز» التي اكتشفت الحقل، جميع أصولها وممتلكاتها في العالم، من ضمنها حقل «غزة مارين»، لشركة «شل» الأوروبية. إلا أن «شل»، الشركة العملاقة، تخلّت عن تطوير الحقل، نظراً إلى العراقيل الإسرائيلية المتكررة ولضالة الاحتياطي، والتعقيدات الجيوسياسية المحيطة به، فقررت عدم استمرار العمل فيه.

من ثم، اختارت سلطة الموارد الطبيعية في السلطة الفلسطينية شركة مصرية حكومية لتطوير الحقول البحرية «إيغاس» و«شركة المقاولين المتحدة» الفلسطينية المسجلة في أثينا وذات الخبرة الواسعة في

الصناعة النفطية العربية. صدرت الموافقة على تطوير الشركتين قبيل معركة «طوفان الأقصى» بفترة قصيرة جداً.

أثار قرار إصدار سلطة الموارد الطبيعية اختيار الشركتين العربيتين لتولي مسؤولية تطوير الحقل، ثم إصدار المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتائجه بياناً غامضاً يؤيد هذا القرار، أيضاً قبيل «طوفان الأقصى»، الكثير من اللغط والإشاعات حول علاقة الحرب بتطوير الحقل، رغم أن القرار من صلاحيات سلطة الموارد الطبيعية، وكان توقيته مرتبطاً باختيار شركات متخصصة لتطوير الحقل عاجلاً وليس آجلاً، بعد كل هذا الانتظار، بينما شكّل بيان المكتب الإعلامي لنتائجه غموضاً، نظراً إلى أنه لم يصدر في شكل قرار لمجلس الوزراء، في الوقت الذي كثرت الخلافات داخل مجلس الوزراء نفسه حول أمور داخلية عدة.

من غير المعروف تماماً ما الذي جرى تنفيذه خلال فترة الحرب، إذ لم تُنشر أي معلومات حول الأمر. وهذا أمر غير مستغرب في زمن حرب من هذا النوع. لكن من المتوقع إثارة الموضوع مستقبلاً مع المشاريع المختلفة لتطوير القطاع. فالحقل، رغم احتياطياته الضئيلة، يشكّل أهم مشروع صناعي في غزة وفلسطين.

ونظراً إلى تعدد مشاريع إعادة تعميم غزة، يتوجب الوقوف هنا على مشروع الرئيس ترمب، الذي افتتحه بفيديو قصير مشين عُرض على شاشات التلفزة الأميركية وانتشر عالمياً. يعكس الفيديو الاستهجان والاستهانة بشعب غزة والعرب سواسية بعد النكبة التي حصلت في القطاع دون مراعاة بتاتاً لمشاعر الشعب الفلسطيني، كما يغضّ النظر عن مسيرة العودة إلى شمال القطاع وإصرار سكان البلاد على البقاء في بلادهم.

- دراسات وتحليلات:

- علامات الطريق نحو المجهول - جميل مطر - جريدة بوابة الشروق - 2025/3/6

علمونا في المدارس ثم في الجامعات ثم في سنوات الممارسة العملية كما العلمية قراءة وتحليل علامات الطرق الموصلة إلى المستقبل. كنا نخطئ، وفي بعض الأحوال ومع مرور الوقت والاجتهاد كنا نصيب. أصبنا في بعض محاولات استشراف مستقبل المراحل الانتقالية في النظام الدولي، وهي بلا شك الأصبغ في الرؤية أو التخمين، وأخطأنا في أكثرها. نحن الآن، وأقصد البشرية في وضعها الراهن، على أبواب

مرحلة انتقالية تبدو من كثير من علامات الطريق المؤدية لها أنها ربما تكون من نوع المراحل الأشد غموضاً مقارنة بمراحل عديدة تابعناها في كتب التاريخ وخاصة في القرون والسنوات الأخيرة.

قمت في الأيام الأخيرة بتجميع عدد من هذه العلامات قابلتني خلال محاولة استطلاعية لاستشراف مصيرنا كبشر في عالم ينتقل من حال إلى حال جديد تماماً، وكأمة في نظام إقليمي ينتقل بدوره وتحت أقصى درجات العنف والتأمر والتشدد الديني أو القومي من حال إلى حال، نظام إقليمي لا يزال مجهولاً لجمهرة الباحثين، ولا يزال عصياً على فهم وربما على إرادة جماعات صنع السياسة والقرار في عالمنا العربي. أعرض في السطور التالية، وبدون ترتيب أولويات، بعض هذه العلامات المحيرة والمثيرة للجدل وكثير من الغضب.

*أولاً: شخص دونالد ترامب، بصفاته العديدة وبعضها خارق للمألوف، وبموقعه رئيساً لدولة هي القطب الأقوى، وليس الأعظم، في النظام الدولي بشكله الراهن. صفاته بلا شك عديدة واجتماعها في شخص واحد صدفة مذهلة. من هذه الصفات ما يصنف تحت عنوان علل نفسية نوقشت وتناقش في دور العلم وأجهزة الاستخبارات لن ندخل في تفاصيلها باستثناء صفة النرجسية الشديدة والمتفاقمة بسبب تقدم العمر ودورها في صياغة متغيرات وصنع ظروف وأحوال تتعلق مباشرة بالحالة الانتقالية.

*ثانياً: مصير يتكرر لشعب أعزل، أقصد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. يتعرض هذا الشعب لما سبق أن تعرضت له أمة سكنت قارة أمريكا الشمالية قبل قرنين من عمليات تهجير بالحرب والتجويد والمطاردة من مكان لآخر حتى تحققت الإبادة. أبيت القبائل واحدة بعد الأخرى وفي النهاية امتدت الإبادة إلى الأمة باستثناء أقلية أسكنتهم حكومة المستوطنين البيض في «معازل» مغلقة. أعلم علم اليقين أن هذا المصير يعيش في وعي كل فلسطيني يهدد استقراره وطموحاته ويبقى دافعاً قوياً له ولأولاده وأحفاده من بعده للانتقام والمقاومة. نحن شهود على فشل كل المحاولات الراهنة لفرض شرط محو المقاومة من وعي الإنسان في غزة والضفة في إطار اتفاق سلام يعقد بين الاحتلال وهذه المقاومة.

*ثالثاً: كان ظهور «كبير ستارمر» على مسرح المرحلة الانتقالية للعب دور في ساحة معبأة باليأس والخوف والغضب مفاجأة للكثيرين في أوروبا ولترامب نفسه. ففي غياب لاعب فاعل في أوروبا، وفي خضم حملة «إنكار» أمريكي لوجود أوروبا لاعباً أساسياً في هذه المرحلة، وفي وقت اشتعال أزمات سياسية في كل من فرنسا وألمانيا وجنوح كل من إيطاليا وإسبانيا إلى جانب المعارضين لأمريكا الترامبية وموقفها من قضية أوكرانيا، وفي ظل غضب عارم في جميع دول البلطيق من أسلوب تعامل ترامب مع رئيس أوكرانيا واعتبار هذا الأسلوب في التعامل درساً موجهاً لكل الدول المتاخمة لروسيا وبخاصة بولندا، في ظل هذه العوامل مجتمعة أظهر كبير ستارمر رئيس وزراء المملكة المتحدة شجاعة فائقة في محاولة لإنقاذ أوروبا.

*رابعاً: لاحظنا أنه في لحظة الغضب والخوف على مصيره الشخصي لجأ الرئيس زيلينسكي إلى الأملين الباقين، وهما بترتيب ما فعل، الأول، لجأ إلى الصهيونية العالمية التي ينتمي إليها بالدين والمجاهرة بدعم مبادئها التوسعية في فلسطين، والثاني إلى أوروبا وبالتحديد العنصر القادر في تلك اللحظة وهو بريطانيا، وحليف عضوي لأمريكا، إن ابتعد عنها فإلى غير بعيد، وإن اختلف معها فلصالح تحالفهما.

*خامساً: مرة أخرى تتقدم تركيا باقتراح أن تتدخل لدى الأطراف المعنية داخل حلف الناتو لتقريب وجهات النظر وبخاصة المتعلقة بقضية الأمن الأوروبي. تتصور تركيا أنها بصفقتها مالكة لثاني أكبر جيش في الحلف بعد بولندا تصبح الأقدر على تجميع الآراء وقيادة الاتصالات الضرورية لتحقيق هدف إقامة قوة عسكرية أوروبية مستقلة نوعاً ما عن الولايات المتحدة.

*سادساً: مرة بعد أخرى يلاحظ مفكرون أوروبيون وأمريكيون أن أمريكا وروسيا صارتا تتشابهان في أمور تتزايد بمرور الوقت. لم تعد الأيديولوجيا عامل افتراق واختلاف، استمرت سياسات الدولتين تتجه نحو التوسع في السيطرة والهيمنة، زيادة مطردة في اعتماد النخبة الحاكمة في الدولتين على جماعة المطورين،

أقصد المقاولين الكبار، وهي الجماعة التي صار لها دور معترف به في صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلدين وبلاد أخرى.

ما أكثر علامات الطريق! اخترت بعضاً قليلاً منها وبقي الكثير في انتظار مناسبات أخرى تفرز عند حدوثها أو في أعقابها علامات جديدة أو تؤكد وتثبت علامات قائمة بالفعل. نبقى في انتظار أحداث داخلية في أمريكا أغلبها مرتبط بوجود عنصر غريب ومثير للجدل في أداة الحكم، بل وفي قلبه وأقصد في المكتب البيضاوي إلى جانب الرئيس وبعضها متعلق بتطور الأمور في الشرق الأوسط وبخاصة استمرار إسرائيل في انتزاع إقليم بعد إقليم أو أقلية بعد أقلية من وطنها الأم ووضعها تحت الحماية أو الاحتلال الصهيوني، واحتمالات رد فعل النظام الإقليمي العربي ابتداء من احتمال تكرار العجز المؤقت للنظام في مواجهة كل حالة على حدة وانتهاء باحتمال انفراطه نهائياً.

- المفاوضات بين النار والوسطاء والورق - نبيل عمرو - جريدة الشرق الاوسط - 2025/3/3

في التزات التفاوضي المتراكم بين إسرائيل والفلسطينيين، تكرّست قاعدة مفادها أن سلاح الفلسطينيين في المفاوضات هو الحق والورق الذي يثبتته، وسلاح إسرائيل فيها هو قوة النار.

لهذا نجد في أدبيات الفلسطينيين مصطلحاً دائماً الاستخدام وهو... أن ما تفعله إسرائيل مخالف تماماً لما تم الاتفاق عليه، كما ينسحب هذا المصطلح كذلك على أميركا المتهمه أزيلاً بالكيل بمكيالين؛ أولهما تأمين مصلحة إسرائيل بالكامل، وثانيهما تجاهل ما يوفره الورق المتفق عليه من بعض حقوق الفلسطينيين.

والحكّم دائماً في هذه المعادلة هو القوة بكل مكوناتها العسكرية والاقتصادية والتحالفية.

إسرائيل في كل الاتفاقات والتفاهات التي تمّ التوصل إليها، كانت تمارس التزامها بها بمقياس ما تلحق من مكاسب لإسرائيل، وما يوفره الاستغناء عنها من أذى يلحق بالفلسطينيين.

وفيما نحن فيه الآن حيث وقّعت إسرائيل مع «حماس» على أوراق صفقة أميركية الصنع، تقوم على ثلاث مراحل؛ الأولى فيها مزايا لكلا الطرفين، والثانية فيها مزايا أكثر للفلسطينيين، وعند الاقتراب من نهاية الأولى يجري تمديدها، بما هو خارج تماماً عن النصوص الموقعة، ولكن بما يؤمن لإسرائيل المزايا المنشودة، وليصبح مصير الثانية والثالثة محسوماً قبل بدء الحديث عنهما، وذلك وفق ذات المعادلة المستندة إلى القوة العسكرية الإسرائيلية التي إن لم تمارس فعلاً فالتهديد بها يكفي.

منذ بداية المرحلة الأولى وإسرائيل تفكر وتخطط وتعمل على تجويف الثانية وحرمان الفلسطينيين من مزاياها، مستفيدةً من أن التبادل سيخفض من حدة ضغط ذوي المحتجزين الإسرائيليين، وتحييد التعاطف معهم بفعل استعادة عدد كبير منهم، ومستفيدةً كذلك من عامل الوقت الذي يتيح لها فرصاً ثمينةً لإلغاء المرحلة الثانية رسمياً وفعلياً.

لنعترف فلسطينيين وعرباً أن ما يجري الآن على صعيد القوى وانعدام الحد الأدنى من التوازن جاء من واشنطن، كان الموقف الأميركي في عهد إدارة بايدن يتسم بثنائية متلازمة؛ هي منح إسرائيل كل ما تحتاج وأكثر من وسائل الحرب، ومنح الفلسطينيين بالمقابل قطرات محدودة للغاية من دعم مالي ودعائي لا يُسمن ولا يغني من جوع.

وهذه الثنائية التي كانت تتم تحت ساتر الوساطة، أُلغيت تماماً لمصلحة اندماج مطلق بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي، وإلغاء كامل لأبسط ما كانت تتضمنه أوراق الاتفاقات والتفاهات من مصالح محدودة للفلسطينيين.

إدارة ترمب نقلت المعادلة إلى اتجاه آخر، إذ لم تُعد أميركا وسيطاً ولو ظاهرياً، بل طرف مباشر من خلال منح إسرائيل تفويضاً مفتوحاً، لأن تفعل بالفلسطينيين ما تشاء، بما في ذلك فتح أبواب الجحيم الأميركي عليهم.

إذن تحوّلت الأمور بصورة محسومة لتتجسد في صراع بين قوة النار التي تمتلكها إسرائيل، وهي أميركية المنشأ والتشغيل، والقوة السياسية الواهنة للورق المكتوبة عليه سطور الاتفاق والتفاهات، ووفق تراث التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي، فقد حدث ذلك مع أوراق أوصلو وتفاهاتها، وها هو يحدث بذات المنطق والسلوك وقوة الضغط فيما يحدث بشأن غزة، بحيث تتحول مراحل الصفقة المتفق عليها إلى مرحلة واحدة بالفعل، هي الأولى التي يجري تمديدها إلى حين استعادة كل المحتجزين الإسرائيليين، الأحياء منهم والأموات، وبعدها سنرى كل ما ليس له صلة بما هو مكتوب على الورق.

لعبة النار والوسطاء والورق، هذه المرة وصلت إلى خلاصات تقترب من النهايات، ذلك أن تمديد الأولى وتأجيل التفاوض على ما يتبقى من الثانية والثالثة يوفر لتنتياهو الوقت الثمين الذي يحتاجه لترتيب أوراقه في لعبة الحكم الإسرائيلية، فما دامت الحرب مستمرة، ولو بالتوازي مع الهدن المؤقتة والتبادل، فسوف يظل تنتياهو الحاكم بأمره في إسرائيل حتى آخر يوم في ولايته، مع تجدد فرصه في بلوغ ولايةٍ أخرى.

أوراق الاتفاقات والتفاهات منذ بداية القضية الفلسطينية حتى أيامنا هذه، كانت تحترق في كل جولات صراعها المحق مع النار الإسرائيلية، لتتكسر معادلة تقول: «ما الذي يمكن أن يفعله الحبر والورق والتواقيع والوسطاء والشهود مع النار غير الاحتراق والتحول إلى رماد.»

- اقتتال طائفي يتقاطع مع تدخلات خارجية... الساحل السوري وأحقاد التاريخ القاتلة - جوزيف حبيب - جريدة نداء الوطن - 2025/3/10

ليس جديداً الاقتتال الطائفي المتداخل أو المتقاطع مع صراع القوى الإقليمية والدولية على «بلاد الشام»، التي زلزلتها مذابح أهلية مرعبة في حماة وحمص وحلب ودمشق واللاذقية... دفع ثمنها مدنيون، خصوصاً من الأقليات الدينية والعرقية، على مدى قرون، حين تعرّضوا لحمالات «بوغروم» وحشية، فيما استغلّت قوى خارجية متعاقبة الشرخ الداخلي، وأهلبته أحياناً كثيرة، للتحكّم بمفاتيح «بوابة» المشرق وحجز «مقعد» جيوسياسي لها في المنطقة الاستراتيجية بين الشرق والغرب. وما يحصل في الساحل السوري اليوم ليس وليد الساعة ولا يُعدّ حدثاً خارجاً عن السياق التاريخي للتطورات في سوريا.

صحيح أن نظام البعث الهالك عاث في البلاد فساداً أكثر من دفع ثمنه سنّة الأرياف، إذ إن شرائح وازنة من سنّة المدن كانوا جزءاً من تركيبة النظام السابق، أو أقلّه تنعموا من «خيراته» المادية على مدى عقود حكمه الجائر، بيد أن الاحتقان الأهلي السني - العلوي ضارب في أعماق التاريخ والعقائد، رغم استعاره خلال الحرب الأهلية الأخيرة، وهو كان كالجمر تحت الرماد، خصوصاً بعد مجزرة حماة عام 1982.

الثورة السورية التي تفجّرت عام 2011، كانت شكلاً من أشكال «انتفاضة» الغالبية السنية على الحكم العلوي الأقلوي، الذي عاد وتجرّع من كأس «سمومه الفكرية» الـ «أنتي - طائفية» بعدما لوث بها أجيالاً سورية عدّة وأطلقت العنان للتطرّف الديني والتقاتل الطائفي، رغم التقاطعات المصلحية والوظيفية العابرة للطوائف في النظام السابق والحراك الثوري على السواء، التي لم تحل دون حصول مذابح ومجازر طائفية متبادلة دفع ثمنها الأبرياء.

انتفاضة فاشلة ومجازر مرّوعة

طفت على السطح أخيراً أسماء لشخصيات عسكرية وأمنية من النظام البائد كانت وراء «الانتفاضة المسلحة» في الساحل السوري ضدّ الوحدات الأمنية والعسكرية التابعة لسلطات دمشق، بينهم «رجل الاغتيالات» إبراهيم حويجة، الذي اعتُقل في اليوم الأوّل لاندلاع المواجهات الخميس الماضي، وسهيل الحسن، الملقب بـ «النمر» والذي كان معروفاً بـ «رجل روسيا» داخل الجيش السوري السابق، فضلاً عن قائد «قوات الغيث» التابعة للفرقة الرابعة إبان حكم نظام الأسد غياث دلا، وهو مقرب جداً من إيران وأذرعها، والضابط السابق مقداد فتيحة، الذي أعلن تشكيل «لواء درع الساحل» الشهر الماضي، وغيرهم.

وربط بعض الخبراء تحرك «الفلول» العسكري المنظم الذي مُني بفشل ذريع، رغم استمرار الاشتباكات في بعض «الجيوب»، بصراع النفوذ الإقليمي وسعي طهران للعودة إلى الساحة السورية من «نافذة» الساحل، حيث لها علاقات وثيقة مع «وجوه أمنية من فلول النظام الزائل»، في حين اتهم مدير العلاقات العامة في الدفاع السورية علي الرفاعي عبر قناة «العربية»، إيران و«حزب الله»، بالوقوف وراء زعزعة الأمن في البلاد من خلال «فلول النظام السابق.»

لكن خبراء آخرين يحسمون أن حقبة حكم آل الأسد ولّت إلى غير رجعة، ولا قدرة للمسلّحين المواليين للرئيس المخلوع بشار الأسد على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلا أن المسألة العلوية تتخطى بأشواط نظام الأسد ورغبة طهران بموطئ قدم و«ترميم» هلالها المبتور. فالعلويون يجدون أنفسهم خارج «سوريا الجديدة» قيد التشكيل، وتالياً يدفعون ثمناً باهظاً عن آثام آل الأسد.

وشهدت هذه الفاتورة ذروتها أخيراً مع تعرّض مدن وقرى علوية في الساحل لهجمات دموية واسعة النطاق، راح ضحيتها مئات المدنيين العلويين وعدد غير معروف من المسيحيين في عشرات المجازر التي تسببت بتهجير عشرات آلاف الأشخاص، وتخلّلتها عمليات نهب لآلاف المنازل وحرقتها، وسرقة ممتلكات وسيّارات، على يد وحدات تابعة لقوات دمشق وجماعات جهادية موالية لها، تضمّ مقاتلين سوريين وأجانب، وفق «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، الذي وثّق مقتل أكثر من 1300 شخص، بينهم 830 مدنياً يضمّون نساء وأطفالاً، قتلوا نتيجة عمليات التصفية والإعدامات الميدانية.

وبعدما كانت السلطات قد وضعت ما حصل في خانة «بعض الانتهاكات الفردية»، عادت لتستدرك فداحة الجرائم الجماعية، فأغلقت الطرق المؤدية إلى منطقة الساحل وتوعدت بإحالة المرتكبين إلى المحكمة العسكرية وشكّلت تحت ضغوط داخلية وخارجية، لجنة وطنية مستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل، على أن ترفع تقريرها إلى الرئاسة في مدّة أقصاها 30 يوماً، إضافة إلى تشكيلها لجنة عليا للحفاظ على السلم الأهلي.

اللافت أن السلطات السورية أعادت إحياء مصطلحات النظام السابق التي عفى عليها الزمن وسردياته التبريرية ومسرحياته المكشوفة، في وقت يجهد فيه الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، الذي دعا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، محدّراً من أن سوريا تواجه محاولات لجرّها إلى حرب أهلية، لتحسين صورته أمام المجتمع الدولي بهدف رفع العقوبات عن بلاده وجذب الاستثمارات والدعم الخارجي لإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد المتهالك وتدعيم ركائز حكمه، الذي يواجه تحديات هائلة تبدأ بالساحل ولا تنتهي مع «الإدارة الذاتية» لشمال سوريا وشرقها، و«الحالة الدرزية» في السويداء و«اللواء الثامن» في درعا.

ليس خفياً على أحد أن إيران تُريد «اقتحام» المشهد السوري مجدداً، لكنها تواجه «سداً منيعاً» تركيا - عربياً - إسرائيلياً، ولو بطريقة غير مباشرة، إذ إن الكباش الإسرائيلي - التركي على أشده، بينما يرفض العرب التوغّل الإسرائيلي في جنوب سوريا. كلّ هذا التضارب في مصالح القوى الإقليمية يوجّج النزاعات على طول «المسرح» السوري وعرضه.

وإذ يتخوّف الخبراء من حال الاحتقان الداخلي السني - العلوي، خصوصاً مع بروز شعارات وتعليقات في العالمين الواقعي والافتراضي تدعو إلى «طرد» العلويين من سوريا وتُحفرهم وتقلّل من قيمتهم كبشر، وسط دعوات أطلقتها مساجد في أنحاء البلاد إلى «الجهاد»، يُحذّرون من أن المجازر التي سجّلت أخيراً قد تكون مجرد بداية الغيث لما ينتظر سوريا، ما لم تُشكّل لجنة تقصّي حقائق دولية لمحاسبة جميع المسؤولين عن هدر دماء المدنيين منذ أيام حكم آل الأسد وصولاً إلى مذابح الساحل، لضمان «العدالة الانتقالية»، وما لم يضغط المجتمع الدولي على دمشق لتصويب بوصلة عملية الانتقال السياسي وإشراك كافة شرائح المجتمع فيها.

حماية دولية وحكم ذاتي

يرى الخبراء أن القتل الجماعي في الساحل يُعطي «شرعية» لأي مطالبة بحماية أممية أو دولية، سبق أن ارتفعت أصوات علوية تُطالب بها، لكنهم يجزمون بأن الأمر يبقى مرتبطاً بأولويات القوى الخارجية وأجنداتها، إذ يتصدّر ملف إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم سلّم أولويات الدول الأوروبية، المنشغلة أصلاً بالغزو الروسي لأوكرانيا واستراتيجيتها الدفاعية، الأمر الذي يُحتمّ عليها الاستمرار بالتعاطي مع دمشق وفق مقاربة «خطوة مقابل خطوة».

أما واشنطن، التي تنظر بعين الريبة إلى حكّام دمشق الإسلاميين والتي دعا وزير خارجيتها ماركو روبيو السلطات السورية إلى محاسبة مرتكبي هذه المجازر بحق الأقليات، فلا تُعطي أولوية لسوريا في المنطقة، بل لـ «اليوم التالي» لما بعد حرب غزة وتوسيع «اتفاقات أبراهام»، فإذا أبدت دمشق رغبة في الانضمام إلى «نادي» الدول المطبّعة مع الدولة العبرية، قد تلقى أذاناً أميركية صاغية.

يبدو أن إسرائيل تضغط على واشنطن دعماً لاستمرار الوجود الروسي في سوريا، باحتفاظ موسكو بقاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية لمواجهة السطوة التركية المتصاعدة على «بلاد الشام». يوضح الخبراء أنه في حال نجاح مساعي الرئيس الأميركي دونالد ترامب الهادفة إلى وضع حدّ للحرب بين روسيا وأوكرانيا، وإذا ما أفلحت موسكو في الضغط على طهران للتفاوض مع واشنطن والقبول باتفاق نووي جديد

يُتّيد برامجها النووية والعسكرية ويوقف دعمها لأذرعها في المنطقة، وهذا أمر مستبعد، قد يغضّ الأميركيون الطرف عن التواجد الروسي في الساحل السوري، إلا أن ذلك يبقى مقترناً أيضاً بقرار السلطات السورية، التي قد تواجه مجموعة من المعضلات الخارجية المتشعبة التي تُهدّد أسس حكمها الفتي بمجرد تلاقيها مع التناقضات الداخلية القابلة للاشتعال السريع.

يجزم الخبراء بأن سوريا لا تستطيع النهوض مرّة أخرى بحكم مركزي، مؤكدين أنه لا بدّ من تطبيق نوع من الحكم الذاتي للجماعات المتميزة دينياً وإثنيّاً ولغوياً عن الأكثرية، وهذا يُمكن اتباعه في الساحل والجنوب ومنطقة «الإدارة الذاتية» وغيرها، ضمن ترتيبات وضمانات إقليمية ودولية، إن توفّرت، تمنع الاقتتال الطائفي و«التطهير العرقي». ويعتبرون أن موسكو قد تُصبح بمثابة «ضامن أمني» دولي لمنطقة الساحل، التي يُطالب أهلها بالحماية الروسية.

أما إسرائيل، فتحاول «تسويق» نفسها كحامية للدرّوز جنوباً وربطهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بها، بغية الإمساك بمواقع عسكرية استراتيجية وشقّ «ممرّ أمن» في سوريا، وتسهيل وصولها إلى موارد مائية هي بأمرّ الحاجة إليها. تبقى قضية «الإدارة الذاتية» الكردية شائكة مع أنقرة، وحلّها قد يكون متصلاً بمسار السلام بين تركيا والکرد، بعد دعوة الزعيم الكردي المسجون عبدالله أوجلان التاريخية لـ «حزب العمال الكردستاني» إلى إلقاء سلاحه وحلّ نفسه.

تعيش سوريا مخاضاً عسيراً سيأخذ وقتاً طويلاً لكي يصل إلى «نقطة استقرار»، لكن يتوجّس الخبراء من أن ترحل البلاد من «حمام دم» إلى آخر، ليرتفع معها منسوب «مستنقع دماء» أكثر من نصف مليون سوري قتلوا بعد شرارة 15 آذار 2011، التي غيرت وجه سوريا وأعدت «تحرير» رواسب التاريخ وأتقاله الجسيمة وأحقاده القاتلة.

نافذة على فكر كمال جنبلاط

آراء ومواقف

ضرورة الإيمان بتطور لبنان نحو وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية

"إن أفضل المواجهات التي علينا الانطلاق منها هي الإيمان بتطور لبنان نحو وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية تجعل منه عضواً إيجابياً فاعلاً في المحيط العربي والدولي عوض من أن يتلهى في مناقشة نفسه أو أن يتأخر في جمود سياسي قاتل، في كل حال، لكني ننته وصيرورته وعلينا أن نؤمن بالعمل الإيجابي قولاً وفعلاً ونضالاً متصلاً لأجل تطوير هذا الواقع الشعبي اللبناني إلى مستوى تحويله شعباً واحداً موحداً .

الوعي الإجتماعي يقضّ مضاجع الذين يتعلقون بأشكال الماضي وصوره وتقليده وقد أخذوا في السنوات الأخيرة يشنون حرباً ضروساً على الفائمين بسنة التطور ونهج الخلاص من شتى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إننا في بداية المرحلة، فعسى أن نعبر لنا بقوة وثبات وحكمة في آن واحد فلا تتجدد المشاكل والمآسي التي رافقت ولحقت بأول ثورة تحررية فلاحية شعبية قام بها البطل الكسرواني "طانيوس شاهين". وقد يتوقف مصير هذه المعركة لأجل توحيد لبنان وإبراز مفهوم شعبه على القيادة التي ستوفر لمثل هذا النضال ، وستقع مسؤولية ذلك على المثقفين ومدى انخراطهم في مجالات العمل الشعبي وتزعمهم للقيادة وممارستهم لافضلها نهجا وأكثرها تحرراً.

إن بناء دولة الاستقلال أصبح يتطلب إنشاء أمة تستطيع أن تقوم بواجب هذه الرسالة في جميع المستويات وإلا فانتنا القافلة واستمرينا نعاني الانهيار المعنوي واللامسؤولية في الدستور الديمقراطي ، وفي التمثيل النيابي وفي الحكم وهذه الفوضى التي تهدد باجتياح كل قيمه .
إن الواجب الشعبي الوطني الذي يجب أن يتقدم كل واجب آخر هو صهر الشعب اللبناني في وحدة اجتماعية تامة مع اعتبار الدين أساس جوهري في قيم المجتمع الأسمى الى ان تزول الفوارق الطبيعية بدورها، فتتنظم الجماعة وفقاً لهيكلها الطبيعي.
(المرجع كتابه العقلانية السياسية ص 35)

محنة الفوز وشرك الانتصار

يجب أن نعرف كيف ننتصر، فهو أمر أهم من الفوز بحد ذاته.
وأول ما يواجهنا به الواقع أن الانتصار يكون للأهداف للمبادئ لا للأشخاص ونحن عموماً تعودنا أن نفكر بذهنية الجاه والنفوذ ، ولذا نرى مجموعات واسعة من الشعب تتأثر بفوز الأشخاص لا بانتصار المبادئ.
هل فكر أحد مثلاً، بأن يهنئنا بانتصارنا بتحقيق الضمان الصحي في حينه أو بفرض مشروع استيراد الأدوية بواسطة مصلحة حكومية في الدولة . أو هل فكر أحد من المواطنين بتهنئتنا لأننا حققنا على الصعيد الوطني هذا الانتصار أو ذلك . ثم أن من ينتصر لا يملأ الدنيا قرعاً وفرقاً وطبلاً وزمراً وأهازيج استغزازية ورساوا وأحياناً عديدة مظاهر تلازم المرض النفسي:
المنتصر هو الذي يعرف كيف يكسب أخصامه من المواطنين من خلال صمته وتواضعه واكتفائه بما حدث ، وتحليله للواقع الموضوعي في تحركه وتحرك أهدافه، ذلك أن الانتصار ليس هو قضية ذاتية شخصية بل هو بشكل رئيسي فوز فكرة وتقدم مبادئ وسيطرة عقيدة واتجاه .
ثم أن الفوز هو دائماً خطوة في الطريق ومرحلة في المسيرة ودفعة في سياق التطور؟ فالويل لمن يتوقف عند هذا الفوز أو ذاك أو يرتضي الركون إلى المرحلة فيقع عندها ويرسب . ان الحياة حركة والنضال حركة مستمرة ولا توقف فيها ولا راحة في المعنى الصحيح للكلمة. وإلا سبق القطار المسافر الذي لا يزال ينتظر في باحة المحطة.
(المرجع من مقاله نشرته جريدة الأنباء في 1972/5/5)

من أقواله

المعارضة انتصار سليم وتوجيه للبناء وليست مهاترة وتهديم

نحن لا نفهم المعارضة كما هي حاصلة اليوم حرتقة ونكرزة شخصية وليست لعرقلة أعمال المجلس النيابي والحكومة على السواء ، أو لأجل بعث الفوضى والتشويش الذي لا معنى له سوى إلهاء الناس عن جوهر القضايا الحقيقية وعن الأهداف الوطنية التي يناضل الشعب لأجلها. المعارضة نضال وتوجيه وهي رسالة شريفة لا تعادلها رسالة . بهذا النضال وبهذا التوجيه استطعنا أن نحدث ثورتين وانقلابين في لبنان مع بعض

الأحزاب والفئات في البلاد. وكانت نتيجة هذا النضال أن تبنت الدولة مؤخرًا عددًا كبيرًا من الأفكار والإصلاحات التي طالبنا بها : مجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، التصميم والتخطيط الاقتصادي، تطوير المناطق المتخلفة ، تحسين مستوى العمال والفلاحين، فكرة اللامركزية ، تنظيم الإدارة ، رفع مستوى التعليم وإنشاء المدارس الثانوية والمهنية، الضمانات الاجتماعية، تعزيز التخصص العلمي والتعليم العالي ، تقديم سياسة الشرب والري على أي سياسة أخرى. فكرة الحياد السياسي وتنفيذ سياسة التحرر العربي والتضامن مع الدول العربية إنشاء هيئة تفتيش الدولة المستقلة عن الإدارة وعن سياسة إصلاح القضاء مجلس الإعمار وسواها.

نضالنا مستمر مثابر ونحن لا نزال المعارضة الحقيقية التوجيهية في البلاد في خدمة أهداف واضحة ومحددة يجب تقييمها في أوساط الجماهير لكي تصبح مطلبًا رئيسيًا بالنسبة إليهم.

(المرجع: كتابه العقلانية السياسية صفحة 109)

ضرورة السياسة الإيجابية

إذا طالبنا بسياسة أكثر إيجابية بالنسبة إلى الوضع الجديد الذي سيبرز عما قريب في ربوع الشرق العربي، والذي سيبدل خارطة هذه المنطقة ويعدل ميزان القوى على هذه الضفة الكبرى من البحر المتوسط الذي عاد عربيًا . إذا طالبنا بسياسة أكثر إيجابية ، فلأن مصلحة لبنان البديهيّة تقضي بذلك ولأن حرصنا على لبنان وتطوره ووحدة شعب شعور بنيه واستقلاله يقضي بذلك ونحن لا نزال عند رأينا بضرورة انتهاج سياسة ترمي إلى:

في الخارج:

إلى توثيق التعاون مع العالم العربي المتطلع إلى الحداثة والتطور والنمو المتوازن.

في الداخل:

إلى تنفيذ تخطيط اجتماعي اشتراكي هو ذاته الذي أشار إليه عميد الكنيسة الكاثوليكية في رسالته الأخيرة "أم ومعلمة" عندما أعلن حرفياً: " من البين أن الاتجاه الاشتراكي وفقاً لهذا المفهوم تتأتى منه منافع كثيرة فلا يجوز أن يعتبر الاتجاه الاشتراكي المعاصر نتيجة لقوى طبيعية تحركها الحتمية بل هو على العكس من ذلك من صنع أناس عقلاء واعين وأحرار فطروا على تحمل مسؤولية أعمالهم. ومن هنا نخلص إلى القول بأنه من الممكن بل من الواجب أن يحقق الاتجاه الاشتراكي بطريقة تكفل الإفادة مما يحمل من منافع وتلاقى مفاعله السلبية أو كبحها". إنني أتبنى حرفياً ما ورد في رسالة بابا الكنيسة الكاثوليكية المتطور والمتفهم لمطالب العصر. فعندما يتلاقى الإسلام والنصرانية في الإشتراكية المناقبية ، إذ ذاك تنصهر مختلف الفئات في لبنان في بوتقة الوحدة الشعبية التامة ويزول القلق والخوف على لبنان ويصبح هذا البلد وطن عزة واستقلال حقيقي ومنفعة وعدلة وعروبة وكرامة.

(المرجع : كتابه لبنان والجسر الوطني المقطوع صفحة 189)

مطالب ومشاريع إصلاحية

في حقل تنظيم الدولة وانتظام الإدارة

أما في حقل تنظيم الدولة وانتظام الإدارة فكنا أول من نادى بضرورة إنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفقيش المركزي المستقلة وحصر المسؤولية، ولاحقنا تنفيذ هذه المؤسسات بدون كلل ولا ملل صونا لحق المواطن بأن لا يتعاطى إلا مع إدارة ذات كفاءة وسرعة في المبادرة وفي الرد وإخلاص . وكانت مبادئ ميثاق حزبنا التقدمي الاشتراكي هي التي تشكل القواعد الرئيسية لكل عمل مثمر في هذا الحقل أي الإدارة مرتكزة على:

- التبسيط
- اللامركزية
- توسيع الصلاحيات
- حصر المسؤوليات استخدام زاوية الاختصاص والأهلية
- التفقيش الدائم المستقل
- قدر الاستحقاق واحترام استقلال الموظف

بوضع نظام يضمنه

وطبعاً يبقى أنه لا تزال هناك مهمة رئيسية تعترض طريق هذا الإصلاح الإداري وهي التطهير. فالقوانين والأنظمة السليمة لا تعطي النتيجة المطلوبة إذا كان العامل البشري الذي يجسدها غير صالح من وجهة الكفاءة الخلقية والمعنوية والإدارية. فالأنظمة والشرائع تساعد على الانتظام وتمنع التجاوز الفاضح على المصلحة العامة وعلى الانتظام العام لكنها لا يمكن أن تقوم مقام الإنسان في إصلاح ما هو عليه.
(المرجع كتابه "لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه" صفحة 110)

- علوم وتكنولوجيا: تأهيل الجيل الجديد: لماذا يُعلم الآباء أطفالهم مهارات الذكاء الاصطناعي؟ -
جريدة النهار – 2025/3/4

مع التسارع الكبير في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها الواسع في مختلف جوانب الحياة، بدأ عدد متزايد من الآباء بتعليم أطفالهم سبل التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل روبوتات الدردشة وبرامج إنشاء الصور والنصوص، بهدف إعدادهم للتعامل مع هذه التقنيات بوعي ومسؤولية في المستقبل.

تدرك الأسر اليوم أن الذكاء الاصطناعي لن يكون مجرد أداة تقنية عابرة، بل سيصبح عنصراً أساسياً في بيئة التعلم والعمل والحياة اليومية. لذلك، يرى بعض أولياء الأمور أن تأهيل الأطفال ينبغي ألا يقتصر على اكتساب مهارات تقليدية مثل البرمجة فحسب، بل يجب أن يمتد إلى تطوير فهم عميق لسبل استخدام الذكاء الاصطناعي بذكاء وإبداع، مع التركيز على مهارات التفكير النقدي والتواصل.

في الوقت نفسه، يواجه الآباء تساؤلات حيال تأثير هذا التعرض المبكر للذكاء الاصطناعي على نمو الأطفال العقلي والمعرفي. فبينما يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز الإبداع وتنظيم الأفكار، هناك مخاوف متزايدة بشأن احتمال أن يؤدي الاعتماد عليه إلى إضعاف مهارات التفكير النقدي أو خلق نوع من "الكسل الفكري" إذا استخدم الأطفال هذه الأدوات كحل جاهزة بدلاً من التفكير المستقل.

كذلك فإن الاستخدام غير الموجه لهذه التقنيات يمكن أن يعرّض الأطفال لمخاطر أخرى، مثل التعرض للمعلومات المضللة أو التفاعل مع "رفقاء الذكاء الاصطناعي" الذين قد يؤثرون على وعيهم العاطفي والاجتماعي، خصوصاً مع التقدم المتسارع في تطوير الشخصيات الافتراضية المتقدمة التي تحاكي التواصل البشري بشكل متقن.

وعلى رغم أن العديد من المنصات تحدد سناً أدنى لاستخدام أدواتها، إلا أن بعض الآباء يختارون تعريف أطفالهم عليها تحت إشراف مباشر، بهدف بناء علاقة صحية وواعية مع الذكاء الاصطناعي منذ الصغر. ويحرص هؤلاء على التأكيد أن الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً من التفكير البشري أو التفاعل الإنساني الحقيقي، بل هو مجرد أداة يمكن استخدامها لتعزيز الإبداع وتوسيع آفاق التعلم إذا تم استخدامها بشكل مدروس ومسؤول.

الهدف من هذا النهج ليس إعداد الأطفال لسوق العمل الذي يشهد طلباً متزايداً على مهارات الذكاء الاصطناعي فحسب، بل أيضاً تعزيز قدرتهم على التعامل النقدي مع هذه التقنيات، وفهم حدودها وأخطارها، وتوظيفها لتعزيز التعلم والاستكشاف، بدلاً من استخدامها وسيلة سهلة للهروب من المهمات الفكرية أو الدراسية.

في المحصلة، يبدو أن مستقبل الأطفال في عصر الذكاء الاصطناعي لن يتوقف على مدى معرفتهم باستخدام هذه الأدوات فحسب، بل على مدى وعيهم النقدي لحدودها، وقدرتهم على دمجها في حياتهم بطريقة تحترم القيم الإنسانية، وتعزز مهاراتهم الفكرية والاجتماعية، بدلاً من أن تحل محلها.

- صحة و غداء: 9 خطوات بسيطة لذاكرة حديدية – جريدة الجمهورية - 2025/3/10

تشير الأبحاث العلمية الحديثة إلى أنّ هناك عدة استراتيجيات فعّالة لتحسين الذاكرة وزيادة التركيز والتخفيف من النسيان.

- 1- ممارسة النشاط البدني المنتظم:
أثبتت الدراسات أنّ التمارين الرياضية، مثل المشي السريع والتمارين الهوائية، تزيد من تدفق الدم إلى الدماغ، ممّا يساهم في تعزيز وظائف الذاكرة.
- 2- تنشيط العقل بأنشطة ذهنية متنوّعة:
الانخراط في أنشطة تتطلب التفكير، مثل حل الألغاز، القراءة، تعلّم مهارات جديدة، أو التطوّع في مجالات مختلفة، يساعد في الحفاظ على صحة الدماغ وتقليل فقدان الذاكرة.
- 3- التواصل الاجتماعي المنتظم:
التفاعل مع الآخرين يساهم في الوقاية من الاكتئاب والتوتر، اللذين يمكن أن يؤثر سلباً على الذاكرة والتركيز.
- 4- تنظيم البيئة المحيطة:
الاحتفاظ ببيئة مرتبة يساعد في تقليل التشتت وضمان التركيز. تدوين المهام والمواعيد في مفكرة أو تطبيق إلكتروني يمكن أن يكون مفيداً في تذكّر المعلومات المهمّة.
- 5- الحصول على قسط كافٍ من النوم:
يرتبط النوم الجيد بتحسين الذاكرة. يُنصح بالحصول على 7-9 ساعات من النوم المتواصل كل ليلة لتعزيز وظائف الدماغ.
- 6- اتباع نظام غذائي متوازن:
تناول الأطعمة الغنية بالفواكه، الخضروات، الحبوب الكاملة، والبروتينات قليلة الدسم، مثل الأسماك والدواجن، يدعم صحة الدماغ. يُفضّل الحد من تناول الكحول، إذ يمكن أن يؤثر سلباً على الذاكرة.
- 7- إدارة الحالات الصحية المزمنة:
التحكّم في الأمراض مثل ارتفاع ضغط الدم، السكري، والاكتئاب من خلال الالتزام بتعليمات الطبيب يمكن أن يحسّن من صحة الدماغ والذاكرة.
- 8- استخدام تقنيات الكتابة اليدوية:
أظهرت الدراسات أنّ الكتابة اليدوية تقوّي الذاكرة وتحسّن التذكّر، إذ تُشغّل مناطق متعدّدة من الدماغ.
- 9- الاستماع إلى الموسيقى:
الاستماع إلى الموسيقى يمكن أن يحسّن المزاج ويُعزّز وظائف الدماغ، ممّا يساهم في تحسين الذاكرة والتركيز.

اخبار الرابطة

- بمناسبة يوم المرأة العالمي في 08 آذار رسالة تهنئة ودعم من رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بمناسبة يوم المرأة العالمي، توجه رابطة اصدقاء كمال جنبلاط للمرأة اللبنانية أصدق آيات التقدير والاحترام على صمودها في مواجهة مختلف الأزمات التي عصفت بلبنان، وتتمنى زوال المعوقات والعراقيل التي كانت ولا تزال تحول دون حصول المرأة اللبنانية على كامل حقوقها الإنسانية المشروعة في أن تكون شريكا فاعلا في إدارة شؤون البلاد بالمساواة الكاملة مع الرجل، بعد قيام العهد الجديد الإصلاحى والإنقاذى، وأن يصار أخيرا، ويخرج فيه من أدراج المجلس النيابى القانون الموحد للأحوال الشخصية الذى يلغى الغبن بحق المرأة اللبنانية فى مختلف المجالات، ويكرس احترام حقوق المرأة اللبنانية فى العيش الكريم وفى المواطنة. كل عام والمرأة اللبنانية فى أفضل ما يليق بها من تقدير واحترام.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنى الام اللبنانية بعيدها

بيروت فى 21 آذار 2025

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنى الام اللبنانية بعيدها

بمناسبة حلول عيد الام فى 21 آذار الذى يتوافق مع اطلالة فصل الربيع الذى يبشّر بتجدد الحياة فى الطبيعة ، تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من الام اللبنانية بأصدق آيات التقدير والاحترام ، أملين ان يحمل فصل الربيع هذا العام للأم اللبنانية ولسائر اللبنانيين بشائر الازدهار وراحة البال، وتبدل الاحوال مع قيام العهد الجديد الواعد بالاصلاح والانتقاد.

كل عام وامهات لبنان بخير لىبقى لبنان بخير.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تنتخب هيئة ادارية جديدة

بيروت في 7 آذار 2025

دعوة لانتخاب هيئة ادارية جديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بناء للمادتين: 9 و 10 من النظام الأساسي للرابطة

وبناء للمواد : 4-5-6-7 من النظام الداخلي

يدعو رئيس الهيئة الإدارية للرابطة أعضاء الهيئة العامة للرابطة للاجتماع وانتخاب هيئة إدارية جديدة في جلسة تعقد عند الساعة الحادية عشرة من من قبل ظهر يوم الاثنين الموافق 2025/3/17 في منزل الاستاذ عباس خلف في منطقة الرملة البيضاء، شارع طوماس اديسون، بناية كونكورد الطابق الثالث.

وفي حال عدم إكمال النصاب القانوني لعقدها ، نعتد جلسة ثانية في الأسبوع الذي يلي في المواعيد ذاتها ، وتكون شرعية بمن حضر ، اي يوم الاثنين في 2025/3/24.

عباس خلف

رئيس الهيئة الادارية

ملاحظات :

1- يشارك في الانتخاب والترشح الأعضاء المسددين لإشتراكاتهم للرابطة ، كما ينص على ذلك النظام الداخلي.

2- ترسل طلبات الترشيح لعضوية الهيئة الإدارية الى أمانة سر الرابطة خطياً عبر البريد الإلكتروني على info@kamaljoumblatt.com او على الواتساب على الرقم 70/149171 قبل

تاريخ 16 آذار 2025

بيروت في 24 آذار 2025

محضر انتخاب هيئة إدارية جديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بناء لدعوة خطية من رئيس الهيئة الإدارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط الأستاذ عباس خلف لأعضاء الهيئة العامة للرابطة، استنادا للمادتين 9 و 10 من النظام

الأساسي للرابطة، وللمواد 4-5-6-7- من نظامها الداخلي، عقدت الهيئة العامة اجتماعها المطلوب عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الموافق 24 آذار 2025، في منزل رئيس الرابطة الأستاذ عباس خلف في بيروت، وأعتبر الاجتماع شرعياً بمن حضر، بعد تعذر عقد الاجتماع الأساسي في 17 آذار 2025، لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقده.

ترأس الاجتماع الأستاذ سعيد الغز، بإعتباره أكبر الأعضاء سناً بين المجتمعين، وتم تكليف الأستاذة غادة جنبلاط بتدوين وقائع الاجتماع.

وبعد افتتاح الاجتماع، طلب الأستاذ عباس خلف الكلام فأعلن ما يلي مع الأخذ في الإعتبار الأوضاع والتطورات التي يواجهها البلد ومعه الرابطة، رأى انه من الأنسب في هذه الظروف وضمان قدرة الرابطة على الإستمرار في القيام بنشاطاتها، تجديد الثقة بالهيئة الإدارية الحالية لفترة انتخابية ثانية، لمدة سنتين، على ان ينضم الى عضويتها: الأستاذ فؤاد الشعار بدلا من النائب السابق الأستاذ محمد قباني الذي اعتذر عن المواصلة لأسباب صحية.

طرح رئيس الاجتماع الإقتراح على المجتمعين، فتمت الموافقة عليه بالإجماع، فتشكأت الهيئة المجدد لها من:

عباس خلف: رئيساً

غادة جنبلاط: نائب رئيس

نسيب غبريل: أمين صندوق

سعيد الغز: أمين سر

طارق ذبيان: ممثل الرابطة لدى السلطات الرسمية

عادل حميه: عضو

فؤاد الشعار: عضو

ورفعت الجلسة فور الإنتهاء من المهمة.

مدون المحضر:

رئيس الاجتماع

غادة جنبلاط

سعيد الغز

- في ذكرى استشهاده، المحامي عمر زين يكتب: "كمال جنبلاط: زعيم انساني وفيلسوف العدالة الاجتماعية"

يُعدّ كمال جنبلاط واحداً من الشخصيات الاستثنائية في التاريخ اللبناني والعربي، إذ لم يكن مجرد زعيم سياسي، بل كان مفكراً إنسانياً كرّس حياته للنضال من أجل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتميّز بفكرٍ متقدّم سابقٍ لعصره، حيث سعى إلى بناء مجتمع قائم على القيم الإنسانية، متجاوزاً حدود الطائفية والانتماءات الضيقة، ليضع رؤية شاملة لعالم أكثر إنصافاً وسلاماً.

تجسّدت إنسانية كمال جنبلاط في مواقفه السياسية والاجتماعية والفكرية، حيث كان يرى أن السياسة يجب أن تكون وسيلة لخدمة الإنسان لا أداة للهيمنة أو الاستغلال، فدعا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحارب الفقر والظلم، مؤمناً بأن كل فرد في المجتمع يستحق الحياة الكريمة بغض النظر عن طائفته أو طبقته الاجتماعية.

وفي دفاعه عن حقوق الإنسان، كان جنبلاط من أوائل المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي، حيث دعا إلى احترام الحريات الفردية والجماعية، ورفض أي شكل من أشكال القمع أو الاستبداد، وأمن بأن الدولة العادلة هي التي تضمن كرامة الإنسان وتحقق له حقوقه الأساسية في التعليم والصحة والعمل، وهو القائل «التضحية لأجل الغير هي أيضاً طريق الله.»

أمّا بالنسبة للتسامح ونبذ الطائفية، فقد حمل مشروعاً إصلاحياً يهدف إلى إزالة الحواجز الطائفية التي تعرقل تقدم المجتمع اللبناني، مؤكداً أن المواطنة يجب أن تكون الأساس في بناء الدولة الحديثة، فسعى جاهداً لإيجاد حلول تعزز التماسك الاجتماعي، بعيداً عن الخطابات التي توجب الصراعات والانقسامات وهو القائل أيضاً «الشعب وحدة اجتماعية تامة، لا عصبية طائفية ولا انعزالية إقليمية ولا امتياز لفريق على آخر.»

أما بالنسبة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فقد أدرك جنبلاط أن تحقيق العدالة لا يقتصر على الحقوق السياسية فحسب، بل يجب أن يشمل توزيعاً عادلاً للثروات والموارد. لذا، نادى بإصلاحات اقتصادية تحقق التوازن بين الفئات المختلفة، وتكفل حقوق الفلاحين والعمال، خاصةً في ظل سيطرة الطبقات الإقطاعية والرأسمالية الجشعة وهو القائل «نريد أن نبني مجتمع الكفاية والعدل.»

من المعلوم أن الإنسانية عند كمال جنبلاط لم تكن مجرد شعارات سياسية ترفع في المناسبات، بل كانت انعكاساً لفلسفة روحية عميقة استمدتها من تأمله في الفلسفات الشرقية والصوفية. فقد تأثر بالبوذية والهندوسية، وقرأ في تعاليم غاندي، مقتنعاً بأن الإنسان لا يمكن أن يرتقي إلا إذا سعى لتحقيق التوازن بين المادة والروح، لأن الحياة لا تستقيم إلا بانسجام الجانب المادي مع البعد الروحي.

وانطلاقاً من هذا الإيمان العميق، لم يفصل جنبلاط بين السياسة والأخلاق، بل رأى أن العمل السياسي يجب أن ينطلق من قيم أخلاقية وروحية سامية، إذ لا يمكن تحقيق العدالة الحقيقية إذا كان القادة السياسيون أسرى لأهوائهم الشخصية ومصالحهم الضيقة. ولهذا، دعا إلى مفهوم «أدب الحياة»، وهو نهج أخلاقي يوجه السلوك السياسي والاجتماعي نحو الخير العام، بحيث يصبح الالتزام بالمبادئ الأخلاقية جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية.

ومن هذا المنطلق، تبنى الزعيم نهج اللاعنف والمقاومة السلمية، إذ رأى أن القوة الحقيقية لا تكمن في السلاح والصراعات، بل في الوعي والفكر والتتقيف. ورغم انخراطه في الحياة السياسية الصاخبة، ظل مؤمناً بأن التغيير الجذري لا يتحقق إلا عبر الحوار البناء والتفاهم المشترك. لذا، شجّع على التقارب بين الأديان والثقافات، معتبراً أن الإنسان هو جوهر كل نظام سياسي ناجح، إن أي إصلاح حقيقي يجب أن يهدف أولاً إلى خدمة الإنسان وتعزيز كرامته.

ولأن الإنسان هو محور كل عمل سياسي ناجح، لم يكن جنبلاط زعيماً تقليدياً يسعى وراء المناصب والثروات، بل جسّد في حياته مبدأ الزهد والتواضع، مؤمناً بأن القيادة الحقيقية تعني خدمة الناس لا استغلالهم. فقد عاش حياةً بسيطةً رغم مكانته السياسية والاجتماعية، وكان يرى أن المسؤول الحقيقي هو الذي يكرّس نفسه لخدمة مجتمعه، لا الذي يستخدم السلطة لتحقيق مآرب شخصية.

لم تقتصر رؤية كمال جنبلاط الإنسانية على الشأن اللبناني الداخلي، بل تجاوزت حدود الوطن لتشمل القضايا العربية والعالمية، حيث كان نصيراً لكل الشعوب المظلومة والمقهورة، مؤمناً بأن العدالة لا يمكن أن تكون انتقائية، بل يجب أن تكون شاملةً وعابرةً للحدود. ومن هذا المنطلق، اتخذ مواقف واضحة وثابتة تجاه أبرز القضايا الإقليمية والعالمية.

في مقدمة القضايا التي تبناها جنبلاط كانت القضية الفلسطينية، التي رأى فيها معركة إنسانية عادلة تستوجب التأييد المطلق. لم يعتبرها مجرد قضية سياسية، بل نضالاً من أجل الحق والكرامة. ولهذا، عارض الاحتلال الإسرائيلي بشدة، ودعا إلى دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال، معتبراً أن أي تقاعس عن نصرته هذه القضية هو إخلال بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

وإلى جانب نضاله من أجل العدالة في فلسطين، لم يتوان جنبلاط عن مواجهة الاستبداد في العالم العربي. فقد وقف بحزم ضد الأنظمة الديكتاتورية، معتبراً أن الطغيان يتناقض مع القيم الإنسانية التي يجب أن تسود في أي مجتمع يسعى لتحقيق التنمية والعدالة. ومن هذا المنطلق، نادى بالديمقراطية كوسيلة لضمان حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مؤكداً أن الحكم العادل لا يمكن أن يقوم على القمع والاستبداد، بل على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

لم تقتصر رؤيته الإصلاحية على القضايا السياسية والاجتماعية فحسب، بل امتدت إلى القضايا البيئية، في وقت لم يكن فيه الاهتمام بالبيئة ضمن الأولويات السياسية في العالم العربي. فقد كان من أوائل القادة الذين تحدثوا عن أهمية حماية البيئة، مؤكداً أن التوازن بين الإنسان والطبيعة ضرورة أساسية للحفاظ على الحياة. ومن هذا المنطلق، دعا إلى سياسات تحمي الموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر، وشدد على أن البيئة السليمة ليست ترفاً، بل حق أساسي لكل إنسان، تماماً كما هي حقوقه في الحرية والعدالة.

رغم اغتياله في 16 آذار 1977، لم تُغفل أفكار كمال جنبلاط، بل بقيت حيّة في الوجدان اللبناني والعربي، متجسدة في المبادئ التي ناضل من أجلها. فقد شكّلت كتاباته، مثل «أدب الحياة» و«هذه وصيتي»، مرجعاً لكل من يسعى لفهم رؤيته الإصلاحية والإنسانية، إذ لم تكن كلماته مجرد تنظير فكري، بل دعوة عملية للتغيير والتحرر.

واليوم، لا يزال إرثه مصدر إلهام لكل من يؤمن بأن السياسة يجب أن تكون وسيلة لخدمة الإنسان، لا أداة لقمعه أو استغلاله. فبينما يتبدّل المشهد السياسي وتتعاقد الأجيال، يبقى كمال جنبلاط نموذجاً للزعيم الذي تجاوز حدود السياسة التقليدية ليحمل رسالة إنسانية قائمة على الحب والتسامح والعدالة، ساعياً إلى بناء عالم أكثر إنسانية، عالم تحكمه القيم لا المصالح، ويُحترم فيه الإنسان بكرامته وحقوقه.

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تهنيئ اللبنانيين بعيد الفطر السعيد:

بيروت في 30 آذار 2025

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تهنيئ اللبنانيين بعيد الفطر السعيد

اليوم هو يوم عيد الفطر السعيد. وبهذه المناسبة المباركة تتقدم رابطة أصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين عامة ومن المسلمين خاصة بأصدق آيات التهئة والتبريك آملة من الله عز وجل أن يحمل هذا العيد معه للبنان واللبنانيين زوال المخاطر وعودة السلام وراحة البال وانكفاء التوترات والمنكفات والنزاعات والتلاقي الصادق للعمل معا وإطلاق ورشة إعادة بناء الدولة الراعية والحامية للجميع. كل عام وجميع اللبنانيين بخير والسلم أغزر والعدل أكثر والعقل أوفر والأمل أكبر.

عباس خلف

رئيس رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

- ملف خاص: وقائع اللقاء الفكري حول كتاب الرابطة : "كمال جنبلاط رائد الاصلاح في لبنان"

بطاقة الدعوة



رئيس
رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
الأستاذ عباس خلف
وأعضاء الرابطة
يتشرفون بدعوتكم لحضور لقاء فكري حول كتاب:
كمال جنبلاط رائد الإصلاح الشامل في لبنان
الذي أصدرته الرابطة
يشارك في اللقاء:
الأستاذ سعيد الغز أمين سر الرابطة : كلمة الافتتاح
الدكتورة عائدة خداج أبي فراج : كمال جنبلاط والإصلاح
البروفسور شبلي ملاط : كمال جنبلاط ومستقبل الإستراتيجية
الدكتور طلال جابر : "التقديم والإدارة"
الزمان : الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت الموافق 15 آذار 2025
المكان : قاعة عيناب العاقبة - عيناب
مدة اللقاء 60 دقيقة
الكتاب متوفر على مدخل القاعة

ملاحظة: (أسباب عائلية طارئة ، تغيب البروفسور شبلي ملاط، وحل مكانه الدكتور نسيب غبريل)



المتحدثون في اللقاء من اليمين الى اليسار: الاستاذ سعيد الغز - الدكتورة عائدة خداج ابي فراج - الاستاذ طلال جابر -
الدكتور نسيب غبريل

- كلمة الاستاذ سعيد الغز: افتتاح اللقاء



أهلاً وسهلاً بكم جميعاً تلبون دعوتنا مشكورين للمشاركة في هذا اللقاء حول كتاب الرابطة : "كمال جنبلاط : رائد الإصلاح الشامل في لبنان .

لقد حرصنا ، في الرابطة ، أن يحصل هذا اللقاء اليوم في مناسبتين تعينان لنا الكثير : ذكرى استشهاد المعلم كمال جنبلاط في 16/3/1977 و ذكرى مرور 15 سنة على تأسيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط في مطلع العام 2010 .

والبداية بالطبع من المناسبة الأولى .

في ذكرى استشهاده غداً ، ستزحف جماهير الوفاء له الى المختارة لتحفل ، في يوم كمال جنبلاط ، بانتصار الحق على الباطل والخير على الشر ، والفكر الإصلاحي الشامل على نظام القمع والتهجير والإغتيال القاتل .

هم اعتقدوا انهم انتصروا عليه باغتيال جسده ، ولكنهم انهزموا وسقطوا وهربوا ، وهو باقٍ شموخ جبل الباروك و ارز الشوف وبمواقفه ونضاله وتصديه للطغيان.

فبالرغم من مرور 48 سنة على إستشهاده ، ما زالت الأحداث والإخفاقات والأزمات والإنهيارات والحروب ، تؤكد أنّ المعلم الشهيد يستمرّ علماً مميّزاً على الصعيد الوطني اللبناني، كما على الصعيد

العروبي المنفتح على الحداثة والديمقراطية السليمة والعدالة الإنسانية والتقدمية ، وكذلك عل الصعيد الفلسطيني كمناضل لا يلين بالنسبة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، تكفل حقّ عودة فلسطينيي الشتات الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين .. وكان كمال جنبلاط مميزاً ايضاً على الصعيد العالمي كداعية للسلام العادل ، ومقاوم شرس ضد الأحلاف العسكرية والحروب اللاإنسانية التي تدمر الحضارة وتهدد مستقبل البشرية ، وكمناضل من اجل الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز.

كمال جنبلاط مستمر في ذاكرة الكثيرين كمفكر إنساني وكقائد مناضل ، نذر حياته لمقاومة الفساد والإفساد والمحسوبية الفئوية والطائفية السياسية والذهنية النفعية الماركنتيلية. وهو مستمر كذلك كمعلم مرشد بمشاريعه الإصلاحية ورؤاه المستقبلية ، ينير الطريق ، يرسم الخطط وسبل تحويلها الى برامج عمل وانجازات ويضعها بتصرف كل رجل سياسة ورجل دولة يرغب في العمل للتطوير والتحديث والإصلاح ، بهدف إقامة دولة الرعاية الاجتماعية ، والتضامن والعدالة الإنسانية في المساواة واحترام الحقوق الأساسية دولة المواطنة الحقيقية في "وطن حر وشعب سعيد".

"كمال جنبلاط حلم بكل ذلك ، وناضل بمختلف الوسائل لتحقيق أحلامه التي عطلها الإغتيال الغاشم ، وقصر نظر أرباب السياسة الذين تناوبوا على السلطة في لبنان ، وواصلوا البلد الى ما يعانيه اليوم من فساد وزبائنية وفشل وولاءات للخارج على حساب الوطن والمواطنين .

فلنستمع اليه يعلن في اعقاب نجاح الثورة البيضاء التي قادها سنة 1952 ضد الفساد :

"أنا أوّمن بلبنان صورة للحق والعدل والمحبة ، فأرضه مقدسة ، وحدوده محرّمة ، وأرزه لا يمسّ ، نوره ساطع مدى الدهر.

انا أوّمن بالحياة الكريمة والتمرد للحق ، وبالقوة المعنوية والتضحية في سبيل الوطن ، وبالقيم الإنسانية. أنا أوّمن بعظمة لبنان وتميزه عن سائر الدول بالرّقي والرسالة التي تجلّت على مرّ العصور بأنه موطن التنوّع والعبقريّة والفكر".

أنا أوّمن بالتحرّر من الفقر والعوز ، ومن الجهل والرذيلة والفساد. أوّمن بنظام للبنان يجمع بين الحرية والسعادة والرّخاء لجميع المواطنين بحيث يصبح بلداً حرّاً لشعب سعيد. (المرجع: مخطوطة بخطه ، ورد نصّها في الصفحة 39 من كتابه : "المعرفة زاد الإنسان")

وبعد اغتياله لمنعه من تحقيق برامجه الإصلاحية ورؤيته المستقبلية في لبنان ، دخل البلد في حرب داخلية مدمرة ، استدعت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي جلبت المحن والويلات ، وأوصلت لبنان الى ما انتهى اليه اليوم.

وها نحن اليوم لا نزال نبحت عن وطن اشترط كمال جنبلاط لقيامه :

"أن يتيسر له رئيس شبيه بالرئيس فؤاد شهاب ، مهمته أن يكون حكماً عادلاً ، وقائداً حازماً ووطنياً متحرراً من القيود الطائفية والمذهبية ، ومن الإرتباطات الأجنبية . مهمته الأولى والأخيرة ، بناء دولة على أسس ديمقراطية حقيقية ، تكفل الحريات والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . وأن يكون هذا الرئيس متمرساً بروح الفضيلة والأخلاق العالية والشجاعة وسداد الرأي ، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب . وأن يتحلّى بروح الحذب على الفئات الشعبية ، ويحرص في الوقت ذاته على الثروات العامة والمقومات الأساسية للدولة . ويعمل على تحقيق لامركزية إدارية موسّعة تعتمد نهج التنمية المستدامة لمختلف المناطق اللبنانية ، وتكفل للبنانيين كامل حقوقهم المشروعة في السياسة والإقتصاد والإجتماع ، ولا سيما الحق في السكن والعلم والعمل والإستشفاء والحماية من البطالة وضمان الشيخوخة".

(المرجع : من كتابه " لبنان ... والجسر الوطني المقطوع صفحة 32)

على أمل أن نكون مع العهد الجديد قد وصلنا الى آخر النفق المظلم وتراءى لنا بريق الخلاص ، انتقل الآن الى المناسبة الثانية .

بطاقة تعريف برابطة أصدقاء كمال جنبلاط :

من الفكرة الى التأسيس

فكرة تشكيل تجمّع لأصدقاء كمال جنبلاط ، كانت حاضرة على الدوام في ذهن الأستاذ عباس خلف الذي كان الأقرب للمعلم كمال جنبلاط طيلة ربع قرن من النضال . وذلك وفاء منه ، وحرصاً منه على إبقاء هذا التراث الفكري والنضالي حاضراً ونبراساً للأجيال الطالعة التي لم تعايش المعلم ولكنها تتوق لمعرفة المزيد عن تراثه المتنوع والمميّز . طرح الفكرة على مجموعة من الرفاق الذين اكبوا سيرة ومسيرة كمال جنبلاط ، فلاقته قبولاً وترحيباً . وبعد سلسلة من الإجتماعات ، تمّ التوافق على تأسيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، وتحقق الحلم في مطلع العام 2010.

الشعار والدور

حدّد المؤسسون للرابطة أن تشكّل منبراً مستقلاً منفتحاً على كل رأي حرّ ، تحترم التنوّع ضمن الوحدة ، وتتبنّى الموضوعية والنزاهة الفكرية نهجاً . منفتحة على الحداثة والتطور ، والعروبة الديمقراطية المستنيرة . تؤمن باحترام حقوق الإنسان وبالمساواة بين المرأة والرجل وترفض التمييز بين المواطنين وتريد للبنان ان يكون سيداً مستقلاً تقدماً ، ديمقراطياً في ظلّ العلمانية الإنسانية كما بشرّ بها المعلم .

ورسموا لها الدور أن تعمل على تعريف الأجيال الشابة اللبنانية والعربية على تراث كمال جنبلاط المميز في النضال والسياسة والفكر بفروعه : الفلسفة ، التصوّف ، الأدب والشعر ، والنزاهة والأخلاق والبيئة وسواها من المجالات التي لم تغب عن باله يوماً.

الإنجازات :

الرابطة وعدت ووفت بالوعد ، وهذا كشف موجز بما استطاعت ان تنجزه خلال فترة ممارستها لنشاطاتها:

- 1- تنظيم 80 ندوة دورية فكرية عالجت مختلف القضايا التي تهم المواطن ، وكرّست العديد منها للإضاءة على فكر المعلم .
- 2- تنظيم 8 مؤتمرات سنوية عالجت خاصة قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط.
- 3- تنظيم 4 مسابقات لنيل جائزة كمال جنبلاط لعمل مميز حققه متسابق في مجال معين.
- 4- إنشاء موقع الكتروني للرابطة لتحقيق التواصل بين الرابطة ومتابعيها.
- 5- انشاء مكتبة كمال جنبلاط في مركز الرابطة ، وفتح ابوابها مجاناً امام الراغبين في التثقيف والمطالعة.
- 6- تسمية شارع في بيروت بإسم كمال جنبلاط.
- 7- تسمية قاعة احتفالات في كلية الحقوق بإسم كمال جنبلاط في مجمّع الحدث للجامعة اللبنانية.
- 8- تنظيم معرض شامل عن كمال جنبلاط "السيرة والمسيرة" في قصر بيت الدين.
- 9- إنجاز فيلم وثائقي طويل عن كمال جنبلاط "الشاهد والشهادة"، عرض في مجموعة من دور السينما والقاعات في بيروت والمناطق والدول.
- 10- توثيق النصوص الكاملة للندوات والمؤتمرات في كتب سنوية تصدرها في نهاية كل عام .
- 11- إصدار مجلة الرابطة "فرح" ورقياً في المرحلة الاولى ثم الكترونياً فيما بعد ، توزّع في آخر كل شهر ، وتتضمن مقالات ودراسات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية وجيوسياسية . وصفحة مخصصة للعلوم والتكنولوجيا ، واخرى مخصصة للصحة والغذاء ، ومختارات من الصحافة اللبنانية ، والعربية والأجنبية ، وقسم خاص: "نافذة على فكر كمال جنبلاط : اراءه ، مواقفه ، أقوال مهمة له ، مشاريعه ومطالبه الإصلاحية.
- 12- إصدار كتابين : "كمال جنبلاط: قيادة تاريخية ، ورؤية مستقبلية".
"كمال جنبلاط رائد الإصلاح الشامل في لبنان.

الطموحات :

- متابعة النشاطات على خطى المعلم كمال جنبلاط ، والتركيز حالياً على :
- تنفيذ مشروع تثقيفي للشباب لتعريفهم على سيرة ومسيرة المعلم كمال جنبلاط وأثاره الفكرية المتنوعة والمميزة ، على شكل حلقات في لقاءات دورية بإسم "لقاء الأربعماء" ، مدة كل دورة ثلاثة اشهر ، كمرحلة تحضيرية ، على أمل تحويلها مستقبلاً الى "اكاديمية كمال جنبلاط التثقيفية" اذا توفرت لذلك الظروف المناسبة والإمكانات المالية والبشرية اللازمة لإطلاقها.
- إصدار كتاب توثيقي شامل عمّا حققته الرابطة من انجازات بين العامين 2010-2025 بعنوان : "على العهد بقينا وهذا ما أنجزنا".
- نحن مصممون ومستعدون لمواصلة العمل وتحقيق الإنجازات طالما الداعمون مستمرين في دعمنا ولهم جزيل شكرنا.

واخيراً ، اسمحوا لي أن أعرض لكم الأسباب التي حملت الرابطة على إصدار الكتاب الذي هو موضوع لقائنا اليوم .

إن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط ، وفاء منها للمعلم الشهيد كمال جنبلاط ، ولرسالته الإنسانية ولرؤاه المستقبلية ومطالبه ومشاريعه الإصلاحية التي اراد منها نقل لبنان من التخلف الى التقدم ، وبناء الدولة الحديثة العادلة والراعية ، دولة المواطنة العلمانية ذات الطابع الإنساني التقدمي ، في ما يتعدى عوائق الطائفية السياسية والتناحر على تقاسم الحصص على حساب الشعب الذي طالما عانى ولا يزال من استئثار الفساد والمحسوبية والزبائنية والفئوية المذهبية والتبعية للخارج التي عطلت ولا زالت تعطل تحقيق الوحدة الوطنية في دولة المواطنة ورغبة منها في إعادة تسليط الضوء على تراثه المميز فكرياً ونضالياً بهدف إيصاله الى كل من يرغب في تبدل الأوضاع ، ويسعى الى تحقيق الإصلاح الشامل الضروري لقيام الدولة الراعية ، قررت رابطة أصدقاء كمال جنبلاط إصدار هذا الكتاب . " كمال جنبلاط : رائد الإصلاح الشامل في لبنان .

كل الشكر لكم ولحسن استماعكم

- كلمة الدكتورة عابدة خداج ابي فراج: كمال جنبلاط والاصلاح



مع إستفاقة الطبيعة في آذار يعود ، فتسمو قامة الفيلسوف – الحكيم القادم من "جمهورية أفلاطون" و"أخويه فيتاغورس" ، ومن معابد متصوفي الهند والشرق القديم، ومن التيبب بلاد النساك المتعبدین ، حيث الصفاء الروحي والسكينة ، والتسامح والزهدي ، ونقاء الطبيعة البكر التي لم يشأ المعلم الشهيد كمال جنبلاط يوماً أن يقطع حبل صرته ويخرج من رحمها.

وللمفارقة ، أسمح لنفسي أن أقول : إنه وعلى الرغم من مثالية أفلاطون ، إلا أنه شكر ربّه على ثلاث قائلاً : "اشكرك يا رب لأنك خلقتني يونانياً وليس بربرياً ، حراً وليس عبداً ، رجلاً وليس امرأة" . لكن المعلم الرسولي قد تحرر من العرقية ، والطبقية ، والجندرية ، فكانت قبلته تحقيق إنسانية الإنسان ، وليد الديمقراطية والعدالة والحرية ، وخلق مجتمع سعيد ، مجتمع الكفاية والقناعة .

ولم يكن المعلم طوباوياً او دونكيشوتياً ، بل حاول تخليق المثال على أرض الواقع ، ورفع الواقع الى مضاف المثال ، ليس في جدلية تعاكس بل في جدلية تلاقٍ بين الخير والخير.

ولتحقيق مجتمع الخير والعدالة هذا ، إنتهج المعلم الإصلاح مسلماً وسبيلاً ، من أجل انتشال الوطن من مستنقع الفساد والمفسدين ، ومن جهنم التي تستعر نارها يوماً بعد يوم ، ونقله من التخلف الى التقدم ، وبناء الدولة الحديثة ، دولة المواطنة والعلمانية ذات الطابع الإنساني التقدمي.

إعتبر المعلم السياسة "علماً، وعقلاً وأخلاقاً" ، فخاض غمارها بشغف المصلحين الأخلاقيين" ، ودعا من منذنة الحق الى الخلاص عن طريق الإصلاح ، محاولاً أن يحول الحق الى قوة ، حق الفقراء والمستضعفين في كريم العيش على قاعدة ثالوث : الخبز ، والعلم والعمل للجميع.

لقد ظننا لوهلة أن برامج المعلم الإصلاحية قد أصبحت حبيسة الأدراج وطى النسيان ، لكن "رابطة أصدقاء كمال جنبلاط" المؤتمنة على فكره ونهجه ، أدركت أن الجراح قد أتخمت جسد الوطن ، والكيان برمته في خطر الإنهيار ، فعملت على إنعاش الذاكرة ، وإستحضار مشاريع كمال جنبلاط الإصلاحية كي يتعافى ويبقى الوطن ، وذلك عن طريق إصدار كتاب "كمال جنبلاط رائد الإصلاح الشامل في لبنان" ، الذي أعده الأستاذ سعيد الغز النقي الفكر والسريرة ، فاستنطق الكلمات بموضوعة الباحث الرزين ، وصدقية المؤمن بقديسه ، وأشرف عليه رئيس الرابطة الاستاذ عباس خلف المناضل الوطني بامتياز ، واحد النخبويين المؤتمنين على الرسالة ، الذين وصفهم المعلم بالرسول الأبرار.

يشكل الكتاب خارطة طريق ، ومستنداً إصلاحياً ، وإراثاً وطنياً تقدماً من أجل إعادة بناء الوطن ، وطن التعددية والعيش المشترك .

يغطي الكتاب مسيرة المعلم الإصلاحية منذ البدايات حتى الإفتتاحية – الوصية التي صاغها صبيحة يوم الشهادة في 16 آذار 1977.

فمنذ دخوله الندوة البرلمانية عام 1943 ، ادرك المعلم علة النظام اللبناني الكامنة في الفساد المستشري في الادارات الرسمية والقيمين عليها . فخاض غمار الإصلاح ونادى بالاستقامة والنزاهة ، وأدرك أيضاً علة النظام لطانفي الذي حوّل المذاهب الى أحزاب طائفية ، وجعل الكيان إتحاداً فدرالياً للطوائف ، بدل أن يكون دولة قائمة على المواطنة السليمة ، فدعا الى قيام نظام العلمنة ذات الطابع الإنساني التقدمي.

قاد المعلم تحركات مطلبية عدة ، وقدم خمسة مشاريع إصلاحية ، بدأها بثورة على الفساد عام 1951 في عهد الرئيس بشارة الخوري بعدما تحول لبنان الى مزرعة بأمره أخيه سليم ، فطرح مشروعه الشهير "من أين لك هذا؟" مطالباً بإنشاء محكمة خاصة للنظر في الثراء غير المشروع ، وقدم للرئيس ، هو وجبهة لمعارضة "وثيقة شرف" هي الأولى من نوعها ، تضمنت العديد من الإصلاحات . وخاطب المعلم الرئيس بشارة قائلاً : "أصلح او تنحى".

لكن الرئيس بشارة لم يصلح ، بل تنحى تحت ضغط الثورة البيضاء التي اطلقها اللبنانيون منكاتفين متضامنين ، خارج القيد الطائفي ، وفي مقدمهم كمال جنبلاط ضد الفساد والمفسدين .

وقد توسم المعلم خيراً بإنتخاب رجل الدولة والإصلاح فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية الذي أرسى مداميك دولة المؤسسات والقانون ، فشكّل عهده مناخاً مؤاتياً لجنبلاط لمحاربة الفساد وإطلاق التغيير الديمقراطي . فقدم لفخامة الرئيس برنامجاً إصلاحياً متكاملماً من أجل ترسيخ دولة القانون ، وإقصاء الفاسدين . لكن مسيرة مكافحة الفساد تلكأت بسبب تجار السياسة ، والمال ، وزعماء الطوائف .

وعاود المعلم طرح مشروع "من اين لك هذا؟" على كافة الرؤساء ، لكنه بقي في الأدرج ولم يفرج عنه. لكنه لم ييأس بل خاض معركة الإصلاح الأخيرة مع قيادات الحركة الوطنية ، فصاغوا "البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية" الذي شكل أساساً للإصلاحات التي توافق عليها اللبنانيون في اتفاقية الطائف.

ولما كان الإصلاح لا يتجزأ ، فقد شملت مشاريع المعلم الإصلاحية السلطات الثلاث ، وسلطة القضاء ، وجملة القطاعات والادارات ، مروراً بالإصلاح المجتمعي، والتربوي ، والاقتصادي ، والمالي ، والصحي ، والبيئي . ونظراً لضيق الوقت ، سأنتقي شذرات أساسية من هذه المشاريع التي تناولت رأس الهرم وصولاً الى القاعدة.

لخص المعلم مواصفات رئيس الجمهورية المرتجاة بالقول : " على رئيس الجمهورية ان يكون القاضي الذي يحكم بالعدل ويطبق الدستور على اسس الديمقراطية السياسية السليمة ، وان يلتزم بسياسة وطنية عربية واضحة ، وسياسة دولية قائمة على عدم الإنحياز ، وان يضرب المثال في النزاهة والاستقامة".

وقد شدد المعلم على قانون إلغاء الطائفية السياسية من النصوص الدستورية للوصول الى الدولة المدنية والعلمنة كمنطلق لكافة الإصلاحات ، مطالباً بإصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي ، وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ، وتطبيق مبدأ النسبية، واللامركزية الإدارية ، وتفعيل دور البلديات ، وتوسيع صلاحياتها.

أما فيما يخص السلطات ، فقد طالب بفصل النيابة عن الوزارة ، واستقلالية السلطة القضائية ونزاهتها ، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء ، ووضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، وإلغاء الألقاب .

أما على الصعيد المجتمعي ، فطالب بإقرار الضمان الاجتماعي والصحي وتوسيع نطاقه ليشمل العمال والمزارعين والفلاحين ، وسائر الفئات الفقيرة والمتوسطة ، وضمان الشيخوخة ، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة ، ودعم الدواء ، وتأمين الطبابة للجميع.

وقد استحوذ الإصلاح الإداري على اهتمامه ، فاقترح القوانين لتنظيم الإدارة وضمان فعاليتها ونزاهتها ، وحصرت تعيين الموظفين بمجلس الخدمة المدنية ، وتطهير الدوائر الرسمية من الفاسدين والمرتشين ، واعتماد الكفاءة الخلقية والإدارية في التعيينات العامة .

وأولى المعلم التربية اهتماماً خاصاً ، واعتبرها أساساً جوهرياً في تكوين وترسيخ المفاهيم الوطنية ووحدة الشعب ، لذلك طالب بالزامية ومجانبة التعليم ، وتوحيد المناهج والكتاب المدرسي وأعداد المعلمين الأكفاء ، واستقلالية وتطوير ، وتفريع الجامعة اللبنانية.

وكان للمرأة حصتها في الإصلاح ، فهو اول من نادى بحقها في الترشح للإنتخابات النيابية ، وتحقيق مطالب الحركات النسائية الديمقراطية ، وتوسيع مجالات العمل للسيدات في الصحة ، والشؤون

الاجتماعية ، والمالية والقضائية ، والتربوية ، لأن المرأة ، كما كان يقول ، اكثر تجرداً بشكل عام من الرجال . ودعا الى الحفاظ على الأسرة والأخلاق ، والزواج المبكر .

ولما كان هاجس المعلم هو الحرية ، فقد طالت مشاريعه الإصلاحية حرية الفكر والتعبير ، وحرية ووحدة العمل النقابي ، وحرية الأحزاب شرط ألا تكون طائفية.

وتناولت مشاريع المعلم ايضاً تنظيم الجيش ، وحصر مهامه في الدفاع عن الوطن ، وعدم اقحامه في الصراعات الداخلية ، وقيامه بمسؤولياته القومية حيال القضية الفلسطينية .

وقد شملت مشاريع المعلم الإصلاحية ايضاً ترشيد الاقتصاد ، والتجارة والصناعة الوطنية. وأولى الزراعة اهتماماً خاصاً ، وطالب بدعم المزارعين وتصريف الإنتاج، وإنماء الريف للحد من النزوح الى المدن . وشدد على الزامية مشاركة الشباب في الانتاج والعمل التطوعي ، وانشاء التعاونيات شرط ان يكون العمال شركاء في الإدارة والأرباح.

وماذا بعد ؟ فمن الصعب جداً الإحاطة بمشاريع المعلم الإصلاحية والتنمية ، لذلك أنصح باقتناء الكتاب وقراءته.

ولا بد من الإشارة ، الى أن المعلم قد مارس عملية الإصلاح والتطهير في الوزارات التي شغلها . فحارب الفساد ، والتهريب ، والتزوير ، وضبط الأسعار ، ومنع الرشوة، ولاحق المرتشين ، فاصبح شفيحاً ونصيراً للفقراء ، ما حدا باحد الكهنة الذي كان يزور المختارة على رأس وفد من أهالي زغرنا ان يقول له : " يا كمال بيك ، اكثرية اهل زغرنا معلقين صورتك حد صورة العذرا".

ومارس المعلم مبدأ "كل مواطن ملاك" ، فوزع الأراضي على العمال والفلاحين باسعار رمزية ، واكتفى بالقليل على كثيرته.

وشكل المعلم المثل والمثال في النزاهة والإستقامة . يروي الاستاذ عباس خلف في كتابه "ملح الارض" أن في إحدى زيارات المعلم للرئيس عبد الناصر ، سأله الرئيس لماذا لا تصدر "جريدة الأنباء" ، يومياً ؟ فاجابه المعلم ان المال هو العائق . وبعد عودة المعلم الى بيروت تفاجأ الجميع في مركز الحزب التقدمي الاشتراكي ، ان الرئيس عبد الناصر قد أرسل مبلغاً من المال لدعم "الأنباء". ففرح الشباب وهللوا ، فما كان من المعلم إلا ان رفض المساعدة وأمر بإعادتها الى مصدرها حتى ولو كانت من صديقه الرئيس عبد الناصر ، وذلك كي يبقى حراً في اتخاذ القرارات ولا يرتهن يوماً لأحد ، لأن التبعية الاقتصادية ستؤدي حكماً الى ارتهانات من نوع آخر.

وبقي هاجس الإصلاح لا يفارقه يوماً حتى صبيحة يوم الشهادة في 16 آذار 1977 ، فختم برامجه الإصلاحية بافتتاحية للأنباء هي بمثابة وصية طالب الجميع بتنفيذها. واليوم اخال أن طيفه يحوم في المكان ، يتقرس في الوجوه التي احبته ، ويعيد تلاوة الافتتاحية – الوصية ويقول :

"الإصلاح هذه المرة يجب أن يكون جذرياً ، والأ تسبب لنا بالمحن والويلات،... إننا نناشد رجال السياسة ان يدعوا جانباً خلافاتهم... وأن يلتفوا على رأي واحد ، ونهج واحد ... وطريق واحد من اجل تقويم الإعوجاج القائم في المؤسسات ،... والإلتفاف حول برنامج الحركة الوطنية اللبنانية للإصلاح السياسي".

والتزاماً بوصيتك ايها المعلم الاستثنائي والرسولي ، ستعمل "رابطة أصدقاء كمال جنبلاط" على تنفيذ وصيتك ، وتناشد الرئيس جوزاف عون الذي أعاد الى الأذهان صورة الرئيس فؤاد شهاب ، والذي ضمّن خطاب القسم معظم ما طالبت به من إصلاحات على امتداد العهود ، تناشده كما سبق لك أن ناشدت الرئيس فؤاد شهاب قائلاً:

"اذا لم تصطلح الإدارة وتنتهر في هذا العهد ، فلن تصطلح في أي عهد آخر. إننا نشدد على ضرورة التطهير ، دون شفقة ولا رحمة ، لأن الراشي والمرتشي ، والمختلس لأموال الدولة لا يجوز ان نغفر له ، أو نتناسى جريمته".

ونختم أملين أن يجيب هذا العهد على سؤالك الذي انتظرتة وانتظرناه طويلاً : "من اين لك هذا؟" كي يعود الحق الى نصابه والى أهله ، وكى يعود لبنان الوطن الذي نستظله جميعاً ، تحت راية الديمقراطية ، والعلمانية والعدالة والحرية.

- كلمة الدكتور نسيب غبريل: كمال جنبلاط والاصلاح الاقتصادي والمالي

عندما طلب مني الاستاذ عباس خلف المشاركة في الندوة حول الكتاب الذي أصدرته رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تحت عنوان "كمال جنبلاط رائد الإصلاح الشامل في لبنان"، لفتني العنوان لأن الإصلاح لا يتجزأ، وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه كل من طرح حلولاً تقنية للأزمة الاقتصادية الحالية وتجاهل عمداً الشق المتعلق بالحوكمة والإدارة الرشيدة والإصلاح السياسي. والجدير بالذكر أن رؤية المعلم كمال جنبلاط للإصلاح كانت شاملة حين طرحها في أربعينات خمسينات وستينات القرن الماضي، وما تزال هذه الرؤية صالحة اليوم لإيجاد حلول للأزمة الحالية. أيضاً، لو طبق المسؤولون والمعنيون هذه الرؤية لكنا تجنبنا الأزمات الحالية.

أولاً، في إصلاح السلطة التنفيذية، كتب كمال جنبلاط ان "أزمة الحكم في السلطة التنفيذية سببها أن الحكومات المشكلة تفتقر للانسجام والوحدة في التفكير والإرادة في العمل." وهذه كانت حال معظم الحكومات التي تشكلت بعد اتفاق الطائف. أضاف "ما في أحد سمي ليؤلف الحكومة حمل معه برنامجاً واضحاً وأفكاراً مبدئية متسلسلة فيما يجب أن يفعله أو يشرّعه." كذلك، "المطلوب تقوية السلطة التنفيذية وتمكينها من تنفيذ برامج الإصلاح الإداري والاقتصادي والاجتماعي."

أيضاً، "يجب على رئيس الحكومة ان لا يتسلم أية مسؤولية وزارية، وأن يحصر اهتمامه بمسؤولياته كرئيس حكومة فحسب أي مراقبة أعمال الوزراء وملاحقة تنفيذها، وبكل ما له علاقة بتحقيق البرنامج الوزاري." كذلك "يجب أن يتطابق عمل الوزارة في وزاراتهم مع البرنامج العام الذي وضعتة الحكومة."

و اضاف، "فصل الوزارات عن النيابة واسقاط صفة النيابة حكماً عن كل وزير." وأخيراً وليس آخراً "يحق للحكومة ان تتخذ قرارات بطرح المواضيع الهامة على الاستفتاء الشعبي العام المباشر، وتكون نتيجة الاستفتاء الايجابية ملزمة للحكومة وموجبة للتطبيق." فلو طبقت هذه الأفكار، ولو تدريجياً، لكان انتظم عمل السلطة التنفيذية وتجنب لبنان أزمات حكم وفترات طويلة من شلل لعمل السلطة التنفيذية. وفي هذا السياق، نصح كمال جنبلاط "الحاكم ليس بحاجة إلى حاشية، بل إلى مستشارين مخلصين والى مرشدين وعارفين في الأمور العامة يدلونه على متطلبات الرأي العام وتطوراته."

أما بالنسبة للمحاسبة ومكافحة الفساد، وما اكثرهم في هذه الأيام من يتاجر بموضوع مكافحة الفساد، فكتب في الـ1966 "نحن نريد حكماً لا يخاف من استئصال أفة الفساد والافساد في الادارة، وفي اوساط السياسيين والحكام الحاليين والسابقين، ويتابع التطهير ويجعله يشمل القطاع السياسي." ونصح "بتطبيق قانون "من اين لك هذا؟" من قبل المحاكم المختصة بحق الرؤساء السابقين والوزراء والنواب السابقين وموظفي الدارة العامة لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لإعادة هيبة الحكم والقضاء على الرشوة التي لا تزال مستحكمة في أجهزة الدولة."

وأضاف، "تطهير ملاكات الإدارة من أرباب الفساد والرجعية في التفكير وانعدام الكفاءة الخلقية والمعنوية والإدارية."

أما بالنسبة لإصلاح السلطة القضائية، فبدأ جنبلاط من ضرورة "الانطلاق من مبدأ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات" وتابع، "جعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم." أيضاً، اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى بالاقتراع السري المباشر من قِبل أفراد الجسم القضائي مرة كل سنتين. "وأضاف، "تحقيق اللامركزية في القضاء وإقامة المحاكم البدائية في المناطق وتخفيض الرسوم القضائية"، كما إنشاء تفتيش دائم وفاعل للقضاء يتناول سلوك القاضي، مواظبة العمل، والمقدرة الحقوقية." كما "رفع مستوى القاضي المادي وجعله قادراً على أن يعيش المعيشة التي تتلاءم مع وضعه المعنوي، وتأمين السرعة في تنفيذ الأحكام."

وفيما يتعلق بالإصلاح الإداري، طالب كمال جنبلاط "بالتحقيق في ثروات الموظفين وفصل كل موظف في الخدمة أثرى إثراء غير مشروع إبان قيامه بوظيفته، على أن يتوفر للموظف الحق في مقاضاة الدولة أمام محكمة الإثراء غير المشروع لتبرئة نفسه."

وأصرّ على "إعادة تنظيم الإدارة لتبسيط أجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الإثراء غير المشروع بين جميع القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين." وأضاف "إلزام الإدارة بتنفيذ القرارات القضائية لمجلس الشورى تحت المسؤولية الشخصية للوزير." كما طالب "بتطهير ملاكات الإدارة من أرباب الفساد والرجعية في التفكير وانعدام الكفاءة الخلقية والمعنوية والإدارية."

فيما يخص الإصلاح الاقتصادي، استفاض كمال جنبلاط في هذا الموضوع نظراً لأهميته، فكتب "من مهمات الدولة الجديدة المهمة الاقتصادية، والدولة الحديثة اليوم تشترك في الإنتاج حيناً، وتكتفي في بعض الشؤون بتسهيل الحركة الاقتصادية بوسائل غير مباشرة كتحسين طرق المواصلات والبنى التحتية، وسن القوانين المشجعة لبعض الصناعات الضرورية، وإنشاء نقابات مشتركة بين المنتج والعمال وغيرها، كما على الدولة أن تضع برامج اقتصادية وعمرانية تمتد على عدة سنوات." كذلك، دعا لتشجيع وتنظيم حركة السياحة والاصطياف كمصدر هام داعم للاقتصاد. والجدير بالذكر أن الحركة السياحية تشكل مصدر أساسي للعملة الصعبة في لبنان. ففي 2023 بلغت الإيرادات المباشرة من السياحة 5.3 مليار دولار. ولولا اندلاع حرب الاسناد لكانت هذه الإيرادات أكثر من هذا المبلغ.

وطلب بشكل خاص تنمية الصناعة اللبنانية وحمايتها، وإطلاق حرية تأسيس المعامل وتشجيع التصدير باعتماد مبدأ المكافأة للسلعة المصدرة، وتخفيض اسعار المحروقات والطاقة الكهربائية المخصصة للصناعة واستصدار تشريع توزيع الصناعات على المناطق اللبنانية. وهذا ما تعاني منه الصناعة اللبنانية ليومنا هذا. وشجع على ايجاد اسواق لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية، ووضع منهاج اقتصادي لتأمين انتاج كاف لسد حاجات البلاد من القمح وسائر الحبوب والمواد الغذائية. وقد برز موضوع الأمن الغذائي مع اندلاع الأزمة الاقتصادية في 2019، ولو تم وضع خطة للأمن الغذائي حين نصح بذلك كمال جنبلاط، لكان جنب اللبنانيين العديد من المعانات والقلق وارتفاع في اسعار المواد الغذائية والاعتماد على الاستيراد.

كما دعا الى اصلاح نظام الضرائب والرسوم وتوزيعها على الفئات الاجتماعية على اساس الانتاج والقدرة على الدفع، والى تخفيض الضرائب والرسوم غير المباشرة على المواد الضرورية، وإلغائها على المواد الأكثر ضرورة.

في موضوع المالية العامة، طالب باصلاح أصول وضع موازنة الدولة وإقرارها وإنشاء هيئة خاصة للإشراف على تنفيذها مرتبطة مباشرة مع المجلس النيابي وتنوب عنه في تدقيق حسابات الدولة. وهذا الموضوع بالذات، اي تدقيق حسابات الدولة، يخضع منذ عدة سنوات لجدل عقيم كان ممكن تجنبه لو طبقت هذه الإجراءات.

أما في الشأن المصرفي، فكان له رأي عابر للعقود وللزمن، يصلح للأزمة الحالية تماماً كما كان يصلح في مرحلة أزمة بنك انترا. مقال، "تظهر الحقائق الموضوعية أن الدولة، ونقصد بذلك السلطة التي تدير شؤون الدولة، هي التي تصطنع الأزمات، وتتسبب بها. فهذه السلطة هي التي كانت السبب المباشر لحدوث أزمة بنك انترا و بالتالي لوقوع الأزمة المصرفية العامة و اتصدع المركز المالي الممتاز الذي كان لمدينة بيروت. فلو سمع منا المسؤولونو تقدموا بالعن الكافي اتأمين السيولة المصرف المذكور لكانوا وضعوا حداً للعراقيل التي قام بها بعض موظفي البنك المركزي و للمؤامرة الفعلية بإشاعة اسوأ الأخبار في الاوساط المالية عن المصرف المذكور، ولما حدث ما حدث، لكانت الودائع في مصارفنا زادت رغم نكسة الحرب الاسرائلي في حزيران 1967."

عملياً، ما قاله كمال جنبلاط عن الازمة المصرفية في ذلك الحين يمكن استنتاجه على الأزمة المالية الحالية. و لو استعان المسؤولون في ال2019 و ال2020 برائيهم، لكان، تجنب لبنان واللبنانيين الازمة الحلية و تداعياتها الوخيمة على الثقة وعلى الاقتصاد الوطني.

اخيراً و ليس آخراً، اريد التذكير ان كمال جنبلاط كان يدافع دائماً عن الحق بالملكية الفردية و يعتبرها حجر اساس للازدهارالاقتصادي و لتشجيع المبادرة الفردية. وبذلك ، كان يرفض العقائد السائدة في تلك المرحلة التي كان تنادي بالتأميم و بإعادة توزيع الدخل والثروات على حساب المصلحة الوطنية.

- كلمة الاستاذ طلال جابر: ادارة اللقاء



سماحة شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الدكتور سامي أبي المنى، ممثلاً بالعميد الدكتور غازي محمود،

رفيق المعلم، معالي الأستاذ عباس خلف،

أصحاب المقامات العسكرية والإدارية والسياسية والدينية،

أيها الأحرار، يا أبناء الوطن، يا صنّاع الغد،

نقف اليوم لنستذكر رجلاً من عظماء هذا الشرق، رجلاً لم يكن زعيماً سياسياً فحسب، بل كان فيلسوفاً، مفكراً، مصلحاً، ومناضلاً لا يلين أمام الظلم والتخلف. إنه المعلم كمال جنبلاط، رجل الإصلاح والتغيير، حامل مشعل العدالة والحرية، الذي لم يرضَ أن يكون الوطن حكرًا على قلة، ولا أن يكون الحكم فاسدًا يتحكم به أهل المصالح الضيقة، بل ناضل كي يكون لبنان وطنًا لكل أبنائه، حُرًا، ديمقراطيًا، تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة.

لقد رفع المعلم كمال جنبلاط راية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وجه قوى الاستبداد والفساد. نادى بإلغاء الطائفية السياسية، هذه الآفة التي جعلت من لبنان ساحة للصراعات بدل أن يكون وطنًا للعيش المشترك. آمن بأن الدولة لا تُبنى على المحاصصة، بل على الكفاءة، النزاهة، والعدالة الاجتماعية. طالب بلبنان مدني، حيث القانون فوق الجميع، حيث المواطن يُعامل على أساس حقوقه وواجباته، وليس على أساس انتمائه الطائفي أو السياسي.

وفي الاقتصاد، رفض أن يبقى لبنان أسير الاقتصاد الريعي الذي يخدم طبقة معينة، ودعا إلى اقتصاد منتج، إلى تطوير الزراعة والصناعة، إلى حماية الطبقة العاملة، إلى العدالة في توزيع الثروات، إلى التعليم المجاني، إلى الطبابة للجميع، إلى حقوق الفقراء والمحرومين، إلى كرامة الإنسان.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد كان كمال جنبلاط صوت المرأة، نصير العمال، حامي البيئة، رائد الحداثة والتطور. لم يكن مصلحًا فقط، بل كان ثائرًا على الجهل والتخلف، وكان يرى في الشباب طاقة التغيير، وكان يؤمن أن العدل وحده هو الأساس لبناء أي مجتمع سليم.

أنشأ حزبا علمانيا يؤكد على أهمية القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واعتبر أن التمييز بين الناس يجب أن يكون بناءً على الكفاءة والأخلاق، وليس على الأسس الطبقية أو الطائفية. وقد استمر الحزب مع القائد وُلِد كمال جنبلاط، والمسيرة مستمرة مع رئيسه تيمور وُلِد جنبلاط.

واليوم، في هذا الزمن الذي يزرح فيه لبنان تحت وطأة الأزمات، وفي وقت أصبح فيه الإصلاح شعارًا بلا فعل، علينا أن نستحضر فكر المعلم كمال جنبلاط، لا كمنظرة نقرأها، بل كنهج نطبقه، كقضية نحملها، كمبدأ نؤمن به. لأن لبنان الذي حلم به كمال جنبلاط لم يتحقق بعد، ولبنان الذي نريد تحقيقه هو لبنان العدالة، لبنان الوحدة، لبنان الإنسان.

أيها الأحرار، أيها الأوفياء لنهج الحق والعدالة،

في ذكرى الغد المشحونة بالدم والألم، نقف وقفة عز وإباء، لنستعيد معًا سيرة معلمنا وقائدنا الاستثنائي، الرجل الذي كان أمة في رجل، المعلم الشهيد كمال جنبلاط.

لم يكن المعلم مجرد زعيم سياسي، بل كان ضميرًا حيًا، وقلبًا نابضًا بفكر مستنير، وقوة ثائرة في وجه الظلم والطغيان. اغتيل لأنه حمل راية الحق، ولأنه تجرأ على قول "لا" في زمن كثرت فيه "النعم" الزائفة. لكن الرجال العظام لا يموتون، بل يتحولون إلى أيقونات تتوارثها الأجيال، فتكون نبراسًا لمن يرفض الرضوخ، وسيفًا في وجه الطغاة.

ألم يكن هو أول من ناصر القضية الفلسطينية بحق وإخلاص، حيث تم انتخابه رئيسًا للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية.

واليوم، في ذكرى استشهاده، تتزامن العدالة مع الحقيقة، حيث يسقط النظام الغاشم، ويُلقى القبض على القاتل الذي ظن أن الزمن سيطوي جريمته. لكن العدالة، وإن تأخرت، لا تموت. هذا السقوط ليس مجرد حدث

سياسي، بل هو انتصارٌ لمبادئ المعلم الشهيد، وانتصارٌ لكل الشهداء الذين رووا بدمائهم الطاهرة تراب الحرية.

أيها الرفاق، أيها الأصدقاء، أيها الأحرار،

لم يطالب المعلم كمال جنبلاط بالحكم، بل كان رجلاً يطالب بالحق. لم يكن يبحث عن سلطة، بل كان يحمل رسالة.

واليوم، إذ نشهد سقوط الجلاذ وانكشاف القاتل، فإننا ندرك أن ما بدأه المعلم لم يكن حلمًا عابرًا، بل كان مشروعًا حقيقيًا نحو وطنٍ حر، ديمقراطي، وعادل.

لنكن أوفياء لهذه الدماء، ولنجعل من ذكرى استشهاده منارةً ترشدنا نحو مستقبلٍ لا مكان فيه للظلم، لا مكان فيه للفقر، ولا مكان فيه للخضوع.

التحية لروح كمال جنبلاط، التحية إلى رفاقه ولكل من ساروا على دربه، والتحية لكل من ما زالوا يؤمنون أن الفجر، مهما طال ليله، قادمٌ لا محالة.

مع حفظ الألقاب، شكرا عباس خلف، شكرا غادة جنبلاط، شكرا سعيد الغز، شكرا عايدة أبي فراج، شكرا للهيئة الإدارية لرابطة أصدقاء كمال جنبلاط وجمهورها الوفي.

والشكر أيضا لبلدة عيناب الأبية ومجلسها البلدي ورئيسه الحبيب الدكتور غازي الشعار على الاستضافة اللائقة.

فلنكن على العهد، ولنحمل مشعل الإصلاح كما حمله المعلم كمال جنبلاط، ولنكمل مسيرة الحق التي دفع ثمنها حياته، لأن لبنان يستحق، لأن الشعب يستحق، ولأن المستقبل لا يُصنع إلا بيد الأحرار.

الأستاذ سعيد الغز:

هو المثقف المستنير، والاشتراكي العتيد منذ مطلع الشباب، والمؤتمن على أسرار "رابطة أصدقاء كمال جنبلاط"، المؤتمنة بدورها على فكر ونهج المعلم الشهيد كمال جنبلاط. ميدانه الفكر، وسلاحه يراع وكلمة.

انه الأستاذ سعيد الغز الذي أعد كتاب "كمال جنبلاط رائد الإصلاح الشامل في لبنان"، وبأشراف رئيس الرابطة الأستاذ عباس خلف. فجاء هذا الكتاب الشامل لكافة مشاريع المعلم الشهيد الإصلاحية ليشكل طريق الخلاص من أجل قيامة وطن الديمقراطية والعدالة.

الدكتورة عائدة خداج أبي فراج:

انها المربية، والأديبة، والكاتبة، والناشطة الاجتماعية الدكتورة عائدة خداج أبي فراج.

ميدانها الثقافة، تعمل بلا كلل من أجل نشر الفكر والمعرفة، ونصرة المرأة وقضاياها المحقة.

- هي المستشارة الثقافية لرابطة أصدقاء كمال جنبلاط.
 - رئيسة المنتدى الأهلي الاجتماعي بعلميه.
 - نائبة رئيسة تجمع الجمعيات النسائية في الجبل ورئيسة اللجنة الثقافية.
 - عضو في المجلس النسائي اللبناني.
 - عضو في اللجنة التأسيسية لجمعية "سند للتعاقد الاجتماعي".
- لها العديد من المؤلفات الأدبية، والابحاث والدراسات، اضافة الى تحقيق واصدار سبعة كتب لزوجها الراحل الدكتور عفيف ابي فراج.

الدكتور نسيب غبريل:

باحث اقتصادي ومالي لديه العديد من المنشورات عن الاقتصاد اللبناني وعن اقتصادات الشرق الاوسط افريقيا والاسواق الناشئة، كما عن الاسواق المالية و النقدية و النفطية العالمية. يشغل منصب كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيلوس منذ آذار ٢٠٠٦.

ناشر لأكثر من ٨٥٠ تقرير عن الاقتصاد اللبناني، وأكثر من ٨٣٥ تقرير اقتصادي عن الأسواق الناشئة ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

نجل الراحل اسكندر غبريل، محافظ الشمال سابقا" و أحد رفاق درب كمال جنبلاط.



الحضور

من الصحافة اخترنا لكم:

- التمر الاقتصادي الأمريكي.. المخاطر والتحديات - أيمن النحراوي- جريدة الشروق المصرية -
2025/3/13

القوة الاقتصادية الأمريكية التي تصل قيمة ناتجها المحلى الإجمالى إلى 30 تريليون دولار، مقارنة بالصين 19 تريليون دولار، وألمانيا 5 تريليونات دولار، واليابان 4 تريليونات دولار، تجعل الفارق شاسعا بين الولايات المتحدة وأقرب منافسيها الاقتصاديين، لكن الولايات المتحدة زعيمة الرأسمالية والليبرالية فى العالم، هى نفسها الآن التى تقوض اتفاق التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية بانتهاجها سياسات اقتصادية وتجارية أحادية حمائية ومعوقة تجاه الدول الأخرى.

يعرف العالم كله أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، لكن لم يدر فى ذهن أحد أن تتجه الأمور فى العالم إلى خليط غير مسبوق من التمر الاقتصادى والابتزاز السياسى، والذى تجلت مشاهدته أثناء اللقاء العاصف بين الرئيسين الأمريكى والأوكرانى فى لقاء مذاع على مرأى ومسمع من العالم بأسره.

الرئيس ترامب قام دون موارد أثناء زيارة زيلينسكى له فى البيت الأبيض باستغلال الوضع العسكرى والاقتصادى المتدهور لأوكرانيا، وأمره بتوقيع إتفاقية إطارية تتيح للولايات المتحدة استغلال موارد أوكرانيا الهائلة من المعادن الاستراتيجية والنادرة، وذلك فى مقابل ما حصلت عليه أوكرانيا من مساعدات أمريكية، مبررا مطلبه بأن تلك الإتفاقية ستبقى الولايات المتحدة معنية بضمان الأمن والاستقرار فى أوكرانيا.

فى أوروبا أيضا امتدت المطامع الاقتصادية الأمريكية إلى جزيرة جرينلاند، بإعلان الرئيس الأمريكى عن رغبته فى شراء جزيرة جرينلاند، ثم تحريضه سكانها على الاستقلال عن الدنمارك والانضمام للولايات المتحدة، ويبدو أن ذلك دافعه الثروات الطبيعية الضخمة التى تتمتع بها، حيث تحتوى الجزيرة على النفط والغاز الطبيعى والمعادن الثمينة مثل الليثيوم والكوبالت، التى تعتبر حيوية لتصنيع السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح.

جرينلاند تعتبر أيضا ذات أهمية جيوسياسية واستراتيجية كبرى كموقع اتصال حاكم بين أمريكا الشمالية وأوروبا، ما يجعلها ذات أهمية قصوى من منظور الدفاع والأمن الأمريكى والممرات البحرية الحيوية مثل ممر الشحن الشمالى الغربى الذى يربط بين جرينلاند وأيسلندا والمملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة.

• • •

التنمر الاقتصادى الأمريكى أخذ شكلاً آخر تجاه المكسيك الجارة وثانى أهم شريك تجارى، حين فرض الرئيس ترامب فى أسبوع رئاسته الأول رسوما تجارية 25 % على الصادرات المكسيكية، رابطاً إياها بملفات أخرى مثل تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، وكرد فعل ردت رئيسة المكسيك بقوة على قرار ترامب، وذكرت عددا من أهم الصادرات الأمريكية للمكسيك، كما ذكرت بديلا لكل منها يمكن للمكسيكيين شراؤه من أى مكان فى العالم.

لكن رئيسة المكسيك ورغبة فى عدم التصعيد مع إدارة الرئيس ترامب أعلنت عن استراتيجية لإعادة المواطنين المكسيكيين المُرحّلين، كما طمأنت الرئيس ترامب على الموقف الحازم للمكسيك ضد عصابات تهريب المخدرات التى يعتبرها ترامب منظمات إرهابية أجنبية، بل واتهم حكومة المكسيك بأنها فى تحالف غير مقبول مع تلك العصابات، وهدد بعدد من الإجراءات الأمريكية منها تنفيذ ضربات خارج الحدود وتجميد الأصول المكسيكية، واحتجاز مسئولين مكسيكيين.

كندا الجارة الشمالية للولايات المتحدة وأهم شركائها التجاريين، تعرضت لذات التنمر الأمريكى من الرئيس ترامب الذى فرض على صادراتها رسوماً تجارية 25%، ثم خرج من عالم الاقتصاد إلى عالم السياسة بتصريح مدوٍ عن رغبته فى ضم كندا إلى الولايات المتحدة لتكون الولاية الحادية والخمسين، وهو ما أصاب الكنديين بالوجوم والهلع، فخرج رئيس وزرائها يعلن استعداده لمزيد من التعاون والتكامل لكن ليس على حساب سيادة كندا واستقلالها.

• • •

الهند التي تعد أحد الشركاء التجاريين المهمين للولايات المتحدة، وصفها الرئيس ترامب بأنها ملك الرسوم الجمركية وحذرنا بأنها لن تكون محصنة من الزيادة في الرسوم الجمركية، وخاصة أن هناك عجزا تجاريا بين الولايات المتحدة والهند بقيمة 50 مليار دولار لصالح الهند.

لم تكن الصين بعيدة عما يحدث فقد قامت إدارة الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية على الصين مرتين، المرة الأولى خلال الأسبوع الأول من تنصيبه وكانت بنسبة 10% ثم ضاعفتها إلى 20% الأسبوع الماضي، فردت الصين على ذلك بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% و15% على مجموعة كبيرة من الصادرات الزراعية الأمريكية وفرضت قيودا على عدد من الشركات الأمريكية.

وفي ظل ذلك التصعيد خرج وزير التجارة الصيني ليعلن أن الصين لن تستسلم للتممر الأمريكي، وإن اقتصادها يستطيع التعامل مع الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس ترامب وغيرها من التحديات، مؤكدا أن سياسة الإكراه والتهديدات لن تفلح مع الصين، وأن الصين مصرة على الدفاع عن مصالحها، ورغم ذلك فقد لجأ في النهاية إلى الحكمة الصينية بقوله أنه لا يوجد رابحون في أي حرب تجارية، وأن الحوار البناء يمكن أن يحل الكثير من المشكلات.

في ذات الإطار جدد ترامب تهديده لدول مجموعة بريكس التي تضم الهند والصين وروسيا والبرازيل، والتي تسير في خطوات تأسيس عملة مجموعة بريكس الخاصة، بأنه إذا حدث أي تداول لتلك العملة، وأرادت تلك الدول العتب مع الدولار أو الانتقاص من مكانته الاقتصادية العالمية، فسيصدر قراره بأن تكون الرسوم الجمركية بنسبة 100% على الأقل على صادرات تلك الدول للولايات المتحدة.

• • •

كل ما سبق من أعمال التمر الاقتصادي مازال مندرجا تحت سياسات تبادل التأثير والتأثر بين دول ذات اقتصاديات قوية واختيارات متنوعة ومتعددة من البدائل والشركاء التجاريين، لكنها ستكون طامة كبرى في اليوم الذي ستلجأ إدارة ترامب فيه لممارسة ذلك الأسلوب على دول ذات اقتصادات نامية أو أحوال اقتصادية هشة لتحقيق مآرب سياسية معينة إجبارها على اتخاذ قرارات تأبى أن تتخذها تلك الدول في الأحوال العادية.

والدول الأكثر ترشيحا لذلك هي الدول النامية في إفريقيا وآسيا، كما أن منطقة الشرق الأوسط أيضا مرشحة لذلك بشدة وهي منطقة تحظى باهتمام الرئيس ترامب الذي يسعى لفرض رؤيته على واحدة من أخطر القضايا في المنطقة والعالم وهي القضية الفلسطينية.

ليس من المستبعد، بل هو من المحتمل والوارد، لجوء الرئيس ترامب إلى سلاح التمر الاقتصادي لفرض رؤيته عن ما يسمى الاتفاقات الإبراهيمية، وقام بموجب ذلك بفرض رسوم من جانب واحد على التجارة الخارجية لدولة معينة، أو منع المعونات والمساعدات الاقتصادية عن هذه الدولة لإجبارها على الانصياع والرضوخ، وهي سياسة براجماتية متطرفة واردة للتنفيذ.

- من يستطيع تغيير خريطة الشرق الأوسط؟ - مأمون فندي - جريدة الشرق الأوسط -
2025/3/24

منذ اتفاق «سايكس بيكو» عام 1916، لم ينقطع الحديث في الشرق والغرب، عن إمكانية إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، سواء من قبل المفكرين الغربيين على شاكلة المؤرخ بيرنارد لويس، أو من العسكريين على غرار كتابات رالف بيترز «وحدود الدم»، أو حتى من قبل بعض قادة الدول.

آخر هذه التصريحات جاء من الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي تحدث عن إسرائيل بوصفها دولة صغيرة تحتاج إلى أن تكون أكبر، ومن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي لمح إلى أن التغييرات الجغرافية والسياسية في المنطقة قد تكون حتمية. لكن إلى أي مدى يمكن أن نأخذ مثل هذه التصريحات على محمل الجد؟

يكتسب حديث تغيير الشرق زخماً الآن نتيجة للعودة لحرب الإبادة والتطهير العرقي التي تشنها إسرائيل على غزة، هذا بالإضافة إلى المواجهة المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران، أو إسرائيل وإيران، وكذلك ما يحدث من قلاقل في تركيا وسوريا.

فهل يمكن أن تتغير الخرائط بالفعل؟

بالنظر إلى التاريخ الحديث، نجد أن التغييرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، كانت نادرة. باستثناء تقسيم فلسطين عام 1947، وإنشاء إسرائيل في 1948، وانفصال جنوب السودان عن شماله عام 2011 بعد عقود من الحرب الأهلية، لم تشهد المنطقة أي تعديلات رئيسية على حدود الدول التي رسمها الاستعمار.

صحيح أن الشرق الأوسط شهد تفكيك الاستعمار واستقلال كثير من الدول، لكن هذه الدول بقيت ضمن حدودها الأصلية، رغم ضعف مؤسساتها الداخلية، أو ربما هشاشة بعضها، والصراعات العنيفة التي نشبت فيها. بل حتى بعد حروب أهلية مدمرة في العراق وسوريا واليمن وليبيا، ورغم سيطرة قوى غير حكومية

على أجزاء من الدول مثل حالة «حزب الله» في لبنان، لم يتم الاعتراف رسمياً بأي تغييرات حدودية. ولم يتغير وجه الشرق الأوسط.

هل الصراعات سببها الدين والعرق؟

لطالما حاول البعض تفسير النزاعات في الشرق الأوسط من منظور ديني أو عرقي، كما حدث في حالة السودان، حيث تم الترويج لفكرة أن الحرب بين شمال مسلم عربي، وجنوب مسيحي أفريقي، كانت السبب الرئيسي للانفصال. غير أن الواقع أثبت أن الدين والعرق لم يكونا العامل الحاسم، فبعد انفصال الجنوب، لم يتحقق السلام في السودان، بل اندلعت حرب أهلية داخل الجنوب نفسه بين مكوناته المختلفة، وفي الشمال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

هذه الأحداث تعكس ما تقوله مدرسة الواقعية السياسية: الصراعات ليست ناتجة عن الدين أو العرق، وإنما عن السلطة والثروة والنفوذ. هذه العوامل هي المحرك الأساسي للنزاعات، أما الدين والعرق، فهما مجرد أدوات تُستخدم لتعبئة الجماهير، وليس الأسباب الحقيقية للصراع.

فلسطين وإسرائيل: هل تكرار السيناريو السوداني ممكن؟

إذا كان الدين والعرق لم يفسِّرا ما جرى في السودان، فكيف يمكن تفسير الصراع في فلسطين، حيث المواجهة تبدو واضحة بين يهود (دين وعرق) وعرب (دين وعرق)؟

لكن هل يعني ذلك أنه إذا سيطرت إسرائيل بالكامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، فسينتهي الصراع ويحل السلام؟ أم أن إسرائيل ذاتها قد تواجه حروباً أهلية داخلية، كما نشهد في السودان اليوم؟

إسرائيل ليست كتلة واحدة متجانسة، فهي تتألف من يهود غربيين (أشكيناز) وشرقيين (سفارديم)، إضافة إلى عرب فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية. هناك أيضاً تيارات دينية متشددة، وعلمانيون، ومستويات مختلفة من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. في حال تم فرض سيطرة مطلقة على فلسطين، قد تنفجر

صراعات داخلية داخل إسرائيل نفسها، ليس فقط بين اليهود والعرب، بل أيضاً بين اليهود أنفسهم حول قضايا النفوذ والسلطة والثروة.

هل تغيير الخرائط يجلب السلام؟

ما أود طرحه هنا نقطتان رئيسيتان: أولاً التغيير في الخرائط يحدث ببطء شديد، وأغلب الحدود التي رُسمت قبل قرن لا تزال قائمة، رغم كل الحروب والثورات. الشرق الأوسط يشهد تحولات داخلية، لا إعادة رسم للحدود. ثانياً أن السلام لا يأتي نتيجة لتغيير الخرائط. تقسيم فلسطين لم يجلب السلام، وانفصال جنوب السودان لم يحقق الاستقرار، بل أنتج صراعات جديدة داخل الكيانات نفسها.

قد تستمر الصراعات في الشرق الأوسط بأشكال مختلفة بين الدول وداخل الدولة الواحدة، ومحاولات توسيع نفوذ الدول، كما فعلت إيران في أربع دول عربية، وتفضل إسرائيل أيضاً، ومع ذلك تبقى فكرة تغيير وجه الشرق الأوسط، أو إعادة رسم الخرائط التي ينتزعمها نتنياهو، أمراً بعيد المنال، أو غير قابل للحدوث.

- لترامب ونتنياهو استراتيجيات متشابهة بأهداف متشابهة - مارك مازيتي وباتريك كينغسلي -
نيويورك تايمز - ترجمة جريدة نداء الوطن - 2025/3/22

يعكس القادة الأميركيون والإسرائيليون بعضهم البعض وهم يخوضون معارك ضدّ حكوماتهم. وإذا لم يكن واضحاً أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يعتقد أنّ لديه حليفاً في معركته ضدّ المدّعي العام في بلاده، وقضااتها، وحتى رئيس جهاز الأمن الداخلي، فقد أوضح ذلك مساء الأربعاء.

كتب نتنياهو على وسائل التواصل الاجتماعي: «في أميركا وإسرائيل، عندما يفوز زعيم يميني قوي في الانتخابات، تُسلّح الدولة العميقة اليسارية النظام القضائي لإحباط إرادة الشعب. لن ينجحوا في أي من المكائين! نحن نقف معاً بقوة.»

كانت رسالة التحدي هذه ذات الطابع الترامبي، أحدث دليل على أنّ نتنياهو والرئيس ترامب يتبعان النهج عينه لتحقيق أهداف متشابهة بشكل لافت: تقويض القضاء، تفكيك نظام الرقابة الذي يضع قيوداً على سلطتهما، وتشويه سمعة المسؤولين الأمنيين الوطنيين الذين يرون أنّهما يقفان ضدّهما.

تأتي هذه التحركات في الوقت الذي واءم فيه ترامب سياسته في الشرق الأوسط بشكل كامل لصالح نتنياهو، بما في ذلك منح رئيس الوزراء الإسرائيلي حرية تجديد الحرب في غزة وشنّ غارات جوية أميركية ضدّ الحوثيين في اليمن، وهي جماعة معادية لإسرائيل.

في واشنطن هذا الأسبوع، دعا ترامب إلى عزل قاضٍ فيدرالي كان يسعى إلى الحصول على معلومات أساسية حول جهوده للترحيل الجماعي، وأقالَ مَفوضين ديموقراطيين من لجنة تجارية مستقلة، كما تلقى توبيخاً من قاضٍ لمحاولته تفكيك الوكالة المسؤولة عن المساعدات الخارجية على الأرجح تنتهك الدستور.

في القدس هذا الأسبوع، أقالَت حكومة نتنياهو رونين بار، رئيس جهاز الشاباك (المكافئ الإسرائيلي لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي)، بعد أن بدأ الجهاز تحقيقات مع مساعدي رئيس الوزراء. من بين الاتهامات الموجهة إليهم، إساءة التعامل مع معلومات سرّية وتسريب وثيقة إلى صحيفة أجنبية. وقد نفى مكتب نتنياهو بشدّة هذه الادّعاءات.

جاءت خطوة نتنياهو ضدّ رئيس الشاباك بعد أسابيع من إعلان إدارته خطأً لإقالة المدّعية العامة، غالي بحراب-ميارا، المسؤولة القضائية غير السياسية التي عينتها الحكومة السابقة وأحبطت بعض قرارات نتنياهو لأسباب قانونية.

وكما هو الحال مع ترامب، يسعى نتنياهو إلى كبح جماح هيئات الرقابة الداخلية والسلطات القضائية التي، كما في الولايات المتحدة، أجرت تحقيقات ضدّه أو ضدّ حلفائه.

وكما هو الحال مع ترامب، يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي تُهماً جنائية يزعم أنّها ادّعاءات زائفة اختلقها بيروقراطيون يساريون غير منتخبين. في قضيته، يواجه نتنياهو محاكمة فساد مستمرة منذ سنوات، تُجبره على المثول أمام المحكمة مرات عدة شهرياً.

وأوضح آرون ديفيد ميلر، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أنّ «النهج السلطوي الذي يتبعه ترامب منح نتنياهو فرصة غير مسبوقّة لفرض أجندته الخاصة على إسرائيل. إنّ شعبية ترامب في إسرائيل، والتوافق التام بينهما في تقويض استقلالية المحاكم ومحاربة «اليسار المستيقظ»، تحمي نتنياهو وتمنحه الزخم». وأضاف ميلر، أنّ نتنياهو استلهم نهجه منذ فترة طويلة من قادة استبداديين آخرين، مثل رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، مشيراً إلى أنّ معركة نتنياهو ضدّ ما يُسمّيه «الدولة العميقة» سبقت رئاسة ترامب.

استُجوب نتنياهو لأول مرّة من قبل الشرطة بشأن تُهم الفساد في أوائل عام 2017، قبل أسابيع من تولّي ترامب منصبه لأول مرّة. وعندما بدأت محاكمته في عام 2020، وقف على درج المحكمة في القدس متّهماً الادّعاء والشرطة والمؤسسات الإعلامية بمحاولة مشتركة «لإحباط إرادة الشعب». وهو متّهم بمنح امتيازات تنظيمية لرجال أعمال ومالكي وسائل إعلام مقابل هدايا وتغطية إعلامية إيجابية، وهي اتهامات ينفّيها.

بدأت محاولاته الرسمية لإضعاف السلطة القضائية في عام 2022، عندما قدّمت حكومته الائتلافية تشريعات تهدف إلى تقليص سلطات المحكمة العليا ومنح الحكومة سيطرة أكبر على تعيين القضاة. وبعد احتجاجات جماهيرية، علّقت الحكومة معظم هذه الإجراءات لأكثر من عام.

لكن يبدو أنّ نتنياهو استعاد زخمه بعد فوز ترامب في الانتخابات في تشرين الثاني. منذ ذلك الحين، أعادت حكومته إحياء خطط تعديل آلية تعيين القضاة، وتدفع بمشروع القانون قدماً في البرلمان.

وأكد مسؤول إسرائيلي مطلع على تفكير نتنياهو، تحدّث بشرط عدم الكشف عن هويّته، إنّ فوز ترامب أعطى رئيس الوزراء ثقة أكبر لاتخاذ خطوات استقرازية محلياً وفي الحرب على غزة، التي تصاعدت هذا الأسبوع بعد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في كانون الثاني.

من جانبه، وجد ترامب قواسم مشتركة مع قادة استبداديين آخرين مثل أوربان، رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. واعتبر ترامب هذا الشهر أنّ بوتين «مرّ بجحيم معي»، في إشارة إلى تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي حول التّدخل الروسي في انتخابات 2016 والاتصالات بين حملة ترامب وعملاء روس.

وأقال ترامب جيمس كومي، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، خلال التحقيق، بعدما رفض كومي تبرئته علناً من أي صلات بروسيا، ورفض الاستجابة لضغوط إسقاط تحقيق في قضية مايكل فلين، مستشار الأمن القومي السابق في البيت الأبيض.

بعد 8 سنوات، أفنّع نتنياهو حكومته بإقالة رئيس الشاباك، على رغم من الاحتجاجات الواسعة التي ندّدت بتهدياته بإقالته. وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، أمس، أمراً قضائياً بتجميد إقالة بار إلى حين النظر في الطعون المقدّمة ضدّ القرار.

ويرى ألون بينكاس، المعلق السياسي والقنصل العام السابق لإسرائيل في نيويورك، أنّه من المشكوك فيه أن يكون نتنياهو قد أ قدم على هذه الخطوة ضدّ رئيس الشاباك لو لم يكن ترامب رئيساً. وأشار إلى أنّ الزعيمين يشتركان في الفكر السياسي «وكلاهما تبنّى لغة متطابقة من شأنها أن تجعل جورج أرويل يشعر بالغيرة.»

كما يستخدم ترامب ونتنياهو هذه اللغة بشكل متكرّر لتسويه سمعة وسائل الإعلام، وهي مؤسسات أخرى غالباً ما ينظران إليها بازدراء. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية (كان) هذا الأسبوع، أنّ نتنياهو استوحى قرار إقالة بار من لقاء جمعه بترامب في واشنطن الشهر الماضي.

وعندما طُلب تعليق من المتحدث باسم نتنياهو، عُمر دوستري، على هذا التقرير، جاء ردّه في رسالة نصية مقتضبة: «أخبار كاذبة.»

- في مواجهة النكبة الثالثة.. الحكومات العربية ما بين المهادنة والعزوف عن المقاومة - مصطفى كامل السيد - جريدة الشروق المصرية - 2025/3/23

ليس من المبالغة وصف ما تقوم به آلة الحرب الإسرائيلية في المشرق العربي بأنه النكبة العربية الثالثة: تحضير دموى من جانب إسرائيل لضم كل من الضفة الغربية وغزة للمساحات التي سيطرت عليها من أراضى فلسطين التاريخية، ومن توسع سيطرتها على قسم كبير من الأراضى السورية انطلاقاً من الجولان المحتل، وتمسك بالبقاء فى نقاط عديدة داخل لبنان، ثم دعوات صريحة لتقسيم سوريا على أساس طائفى، وترديد ادعاءات بأن حدود إسرائيل التاريخية التي يباركها كتاب مقدس تمتد من النيل إلى الفرات شاملة أراضى فى العراق وفى المملكة العربية السعودية. هذا هو الواقع الملموس الذى تقذفه فى وجوهنا مطالعة الصحف فى الصباح، وتواصله قنوات التلفزيون وشبكات الأنباء الأخرى طوال الوقت صباحاً ومساءً.

العجيب أنه بينما كانت هناك إرادة عربية تصدت فى 1947-1948 لبداية تبلور المشروع الصهيونى بإقامة دولة إسرائيل، والذى سجل النكبة العربية الأولى، ورفض العرب فى الخرطوم فى أغسطس 1967 نتائج النكبة الثانية فى حرب يونيو قبلها بشهرين، بل وقدموا الدعم المالى والعسكرى لدول المواجهة التي أصرت على تصفية آثار تلك الحرب، فبالمقارنة بموقف العرب شعوباً وحكومات وقت هاتين النكبتين، يواصل المشروع الصهيونى تعميق نكبة العرب الثالثة، ولا يجد منهم إلا إصراراً على مهادنته، وعزوفاً عن التفكير فى المقاومة، بل واستهزاء بمن يدعو إلى هذه المقاومة باعتباره ساذجاً أو مقامراً بحياة ومصالح الشعوب العربية، ويتساءل هذه المقال عن منطلقات موقف المهادنة هذا وما إذا كان يعد بأن يصل إلى بعض مبتغاه؟ ويستكمل ذلك باستعراض صور المقاومة التي يمكن للعرب أو بعضهم استخدامها إذا ما توفرت لديهم مثل هذه الإرادة.

منطق المهادنة

يتمثل الموقف المهادن للمشروع الصهيونى فى الجهود التي بذلتها الحكومات العربية منذ مؤتمر القمة فى بيروت فى 2002 والذي أعلن مبادرة السلام العربية فهو لا يعلن الحرب على إسرائيل، بل يسعى إلى إقناع قادتها بأن مبادلة الأراضى العربية المحتلة بسلام كامل ينطوى على إقامة علاقات متعددة المجالات معها هو فى مصلحة إسرائيل كما أنه فى مصلحة الشعوب العربية، ونظراً لأن قادة إسرائيل لم يقبلوا بهذا العرض السخى من جانب الحكومات العربية فقد سعت هذه الحكومات باتصالاتها الثنائية والجماعية لإقناع ما تسميه بالمجتمع الدولى، قاصدين بذلك الدول الغربية المساندة لإسرائيل وفى مقدمتها الولايات المتحدة بهذه المبادرة، وأملاً منها أن تقوم الأخيرة بممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحثها على قبول هذه المبادرة.

تعكس محاولات الحكومات العربية للتعامل مع الموجة الجديدة من العدوانية الإسرائيلية منذ أكتوبر 2023 نفس المنطق. وأبلغ تعبير عنه هو ما تقوم به الحكومتان المصرية والقطرية من وساطة بين حركة حماس وإسرائيل وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية. وآخر تعبير عن هذا المنطق هو خطة إعمار غزة التي كانت مقترحا مصريا وافقت عليه القمة العربية منذ أسابيع ولقى تأييدا من منظمة التعاون الإسلامي ومن أربع دول أوروبية هي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. صحيح أن خطة الإعمار لا تتماشى مع شطحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتهجير الفلسطينيين والفلسطينيات من غزة وتحويلها لمنتجع سياحي، ولكنها من ناحية أخرى هي استجابة لدعوته بتقديم بديل يقبله، وتأمل الحكومات العربية أن تنجح في إقناع الإدارة الأمريكية بهذه الخطة، وذلك ضمن مقترح أوسع يشمل استكمال الانسحاب الإسرائيلي من غزة في مرحلة ثانية من اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل ويكون تنفيذ خطة الإعمار هو المرحلة الثالثة في إطار الانطلاق إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

من المعروف للقراء أن الآمال العربية المعلقة على هذه الخطة قد تلاشت مع ماطلة الحكومة الإسرائيلية في الانطلاق إلى المرحلة الثانية بل واستئنافها الحرب الوحشية على قطاع غزة وعدولها عن استمرار تنفيذ سائر التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار؛ مثل الانسحاب من ممر نتساريم والسماح بمرور المساعدات الغذائية والدوائية والمياه إلى سكان القطاع المحاصر، بل شرعت في عملية برية لتثبيت وجودها العسكري في قلب القطاع وإجبار الفلسطينيين والفلسطينيات من جديد على إخلاء مناطق في شماله وحصرهم في جنوبه بل والإعلان عن السعي لتهجيرهم مثلما تمارس مع أشقائهم وشقيقاتهم في الضفة الغربية.

ليس من المدهش أن تخفق جهود المهادنة والتي تسعى لتسوية سلمية لقضية الشعب الفلسطيني، فالشروط المطلوبة لتحقيق مثل هذه التسوية لا تتوافر في ظرف المواجهة الشرسة بين إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين العزل والمحاصرين في الضفة وغزة، بل ولا تتوافر في الإطار الأوسع لمواجهة إسرائيلية عربية. تشمل هذه الشروط قناعة أطراف النزاع بأن استمرار الحرب ليس في صالح أي منهم، وأن تكون هناك ضمانات دولية لإعمال التسوية. قيادة اليمين المتطرف في إسرائيل تعلن أن الحرب على الفلسطينيين والعرب في لبنان وسوريا هي ما يحقق مرحلة جديدة في تنفيذ المشروع الصهيوني. كما أن الطرف الدولي الذي تأمل الحكومات العربية أن يكون ضامنا للتسوية أعلن على لسان الرئيس الأمريكي ومبعوثه للشرق الأوسط تأييده الكامل لما تقوم به إسرائيل. ونظرا لفائض القوة الذي تتمتع به إسرائيل علميا وتكنولوجيا وعسكريا، ولتركيبة الإدارة الأمريكية التي لا يكاد يوجد فيها صوت واحد يبتعد عن الرؤية الإسرائيلية، فلا ينتظر أن تتوافر شروط تسوية سلمية بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، ولا أن تنجح سياسة المهادنة التي التزمت بها الحكومات العربية المعنية بتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لماذا تغيب الرغبة فى المقاومة؟

على الرغم من اتضاح الخطر الذى تمثله مخططات الحكومة الإسرائيلية سواء بتهجير سكان القطاع إلى دول عربية مجاورة تحديدا مصر والأردن، وتوسع احتلالها لأراض سورية ولبنانية، وامتداد أطماع قياداتها إلى أراض عربية أخرى، وحديث رئيس الوزراء الإسرائيلى عن شرق أوسط جديد تختفى فيه الكيانات التى رسمها اتفاق سايكس بيكو لتحل محلها كيانات أصغر تقوم على أساس طائفى، اختفت من الخطاب العربى الرسمى أى دعوة لمقاومة هذا المشروع الذى يهدد الوحدة الإقليمية للدول العربية، واستقرارها الاجتماعى والسياسى وتطلعها المشروع للعيش فى إقليمها بسلام، بل تتكرر على العكس فى كتابات وتصريحات عبر الصحف والإذاعات وقنوات التلفزيون مقولات الاستهزاء بالمقاومة بكافة صورها وتسفيهها وتصوير من رفعوا راية المقاومة فى الماضى القريب وفى السنوات الأخيرة سواء كان جمال عبد الناصر فى مصر، أو حماس فى فلسطين، أو حزب الله فى لبنان، بأنهم هم سبب كل ما يعانى به العرب أو بعضهم من استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضيهم أو تعثر جهود التنمية أو اشتداد التوتر فى العلاقات مع إسرائيل، وتغفل هذه الأصوات أن المقاومة هى النتيجة الحتمية للاستعمار الاستيطانى العنصرى الذى تجسده إسرائيل.

من ناحية أخرى، لم تتخل كل القيادات العربية عن توهمها أن إدارة ترامب ستكون أقرب للاستجابة لوجهة نظرها سواء اعتقادا بأن العلاقات الشخصية معه ستكون أفضل من العلاقات مع الإدارة الديمقراطية التى سبقته، أو لأنه لا يقيم للديمقراطية وحقوق الإنسان وزنا فى سياسته الخارجية، أو لأنه سيكون أكثر حزما فى التعامل مع خصوم هذه القيادات إقليميا أو محليا مثل إيران أو الحركات الإسلامية. يضاف إلى ذلك انشغال كل هذه القيادات بمشروعات قطرية تتراوح بين تأكيد سلطة الدولة فى بلاد استعرت فيها النزاعات الطائفية أو لم تخدم نيرانها بعد، وتعزيز النفوذ الإقليمى والعالمى لدول أتاحت لها ثروتها النفطية موارد هائلة رفعت من أسهمها على مسرح السياسة الدولية. ولكن يغيب فى الوطن العربى فى الوقت الحاضر مشروع قومى عربى تتبناه قيادات تجد مصلحة دولها فى تعميق التضامن العربى ومكافحة من يمثلون خطرا وجوديا على شعوبه ووحدة أراضى دوله.

هل من سبيل للمقاومة؟

العجيب فى ظل ظروف النكبة العربية الثالثة أن أدوات مقاومة المشروع الصهيونى قائمة، وأن عددا من الدول العربية هى فى وضع أفضل مما كانت عليه وقت النكبة العربية الأولى. هى على الأقل تتمتع بالاستقلال السياسى ولا تخضع للاحتلال العسكرى مثلما كان حال معظمها فى 1948. وهى تملك حرية أوسع فى رسم سياساتها الخارجية، وبعضها يحظى بموارد فى الطاقة والمال تعطىها حضورا ونفوذا وكلمة مسموعة فى دوائر صنع القرار على مستوى العالم. وليس المقصود بالمقاومة شن الحروب مع الاعتراف

بأن المقاومة المسلحة حق مشروع لكل الشعوب التي تقع تحت الاحتلال الأجنبي. إحدى صور المقاومة هي وقف التعامل مع العدو الصهيوني في الوقت الذي لا يكف عن التراجع عن اتفاقات عسكرية وأمنية وقعتها مع حكومات عربية، ولا يكف عن التهديد بنقل أزمات احتلاله إليها بتهجير ضحايا هذا الاحتلال إلى أراضيها، بينما هي تكافئه باستمرار العلاقات الاقتصادية معه بما يعود عليه بالنفع.

صورة ثانية للمقاومة هي بوقف التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي والأمني وتسهيل عبور تجارة وطائرات العدو الصهيوني من جانب دول لم تضطر للدخول في اتفاقيات تطبيع معه ثمنا لجلائه عن أراضيها التي احتلها في السابق. صورة ثالثة هي التمهّل في إغداق الاستثمارات على الدول التي تقف وحدها في العالم مناصرة وداعمة للمشروع الصهيوني الاستعماري العنصري.

صورة رابعة هي الوقوف مع الحكومات التي ناصرت حق الشعب الفلسطيني برفع دعاوى أمام المنظمات القضائية الدولية لمحاكمته على جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها إزاء هذا الشعب.

صورة خامسة هي تكثيف المعونات الغذائية والدوائية والصحية وغيرها للشعب الفلسطيني وابتكار الوسائل التي تتحدى الحصار الذي يفرضه عليه المحتل الإسرائيلي.

ليست هذه بكل تأكيد صور المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني، وسوف يكون لها أثرها في جعل قادة إسرائيل ومن يناصرونها يدركون أن هناك ثمنا يدفعونه لاستمرار عدوانهم على الشعب الفلسطيني أو تأييد هذا العدوان.

- نحن... وأميركا... والمستقبل - إياد أبو شقرا - جريدة الشرق الاوسط - 2025/3/23

في قفشة سمعتها نقلاً عن فنان عربي ظريف أنه عندما سئل «ماذا تقول للأجيال العربية الآتية؟»... ردّ بسرعة: «أقول لهم لا تأتوا.»!

لهذا الكلام دلالة غير مطمئنة تعكس واقع عالم عربي متلقٍ بينما تنحصر القدرة على التحريك والتأثير في قلة قليلة، ليس من دول العالم فحسب، بل من الأفراد أيضاً.

أهمية الإنسان في كل مكان، وليس فقط في عالمنا العربي أو في «العالم الثالث»، تتضاءل كل ساعة وكل يوم أمام التقدّم التكنولوجي المخيف الذي حملته «الثورة المعلوماتية» وتقنيات التواصل.

حتى في أميركا، تلغي الأوامر الرئاسية التي يُصدرها الرئيس دونالد ترمب، ويُوصي بها ويروّج لها أعوانه مثل إيلون ماسك، أي دور للإنسان بالتوازي مع التآكل المتسارع لمنظومة القيم التي قامت عليها الولايات المتحدة، وتطوّرت في ظلّها ثقافتها السياسية. وفي تقديري، سيتضاءل دور الإنسان أكثر فأكثر مع دخولنا عصر «الذكاء الاصطناعي»، الذي قيل وسيقال عنه الكثير.

المبدأ واحد في مختلف الدول التي تمرّ في مرحلة التعايش الصعب بين «هضم» التقدّم التكنولوجي المتسارع واستيعابه، والمحافظة على سلامة النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي وإنسانية الإنسان.

في كلّ الدول، وبالأخص في أوروبا التي تعاني من أزمة ديمغرافية حادة، نلمس هذا التعايش الصعب، لكن الاختلاف يكمن في نسب التعامل معه عبر مسألتين: الأولى كيفية السيطرة على التحدّي، والثانية تحميل المسؤولية فيه.

وفي ظل السرعة الهائلة التي يحملها التقدّم التكنولوجي بالنسبة للسيطرة على التحدّي، أدركت بعض الدول الغربية الكبرى قبل غيرها أن مفهوم «العمالة الكاملة» بات شيئاً من الماضي. وبناءً عليه وجدت أنه لا بد من التأقلم مع معدلات بطالة مرتفعة، ستزداد ارتفاعاً كلما تسارع زحف التكنولوجيا الجديدة - ثم الذكاء الاصطناعي - على الوظائف، بدءاً من وظائف العمالة غير الماهرة، وانتهاءً - خلال سنوات معدودات - إلى قطاعات عديدة من العمالة الماهرة المتخصصة.

قبل بضعة عقود، أدى الاقتناع المتزايد بأن هدف «العمالة الكاملة» صار وهماً إلى انهيار نفوذ النقابات، ومعها نظرية «الصراع الطبقي» التي تقسم المجتمعات «أفقياً». وتحوّل التناقض المصلحي إلى صراع «عمودي» بين اليد العاملة المحلية واليد العاملة الوافدة.

في بعض الدول، مثل بريطانيا، تبلور هذا التحول في استنهاض الهوية الوطنية الانعزالية، التي شكلت عبر فكرة «بريكست»، القوة الدافعة للخروج من «الاتحاد الأوروبي».

نقابات العمال كانت قد خسرت مرحلياً، إبان حكم مارغريت ثاتشر، أمام قوى السوق التي فرضت اعتماد التكنولوجيا الجديدة. وجنباً إلى جنب تقلص قطاع الصناعات التقليدية والمناجم... أمام قطاعي الخدمات والمال والتكنولوجيا الجديدة.

وبالإضافة إلى هذا العامل، أسقط «الاتحاد الأوروبي» - ثم نهاية الحرب الباردة - الحواجز بين السوق البريطاني والعمالة الرخيصة الوافدة من دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً، وهو ما استعدى العمال المحليين على منافسيهم الوافدين.

وهكذا، وُلد تناقض مصلحي على مستويين: الأول عمالي، بين العمالة المحلية والعمالة الوافدة الأقل أجوراً. والثاني ضريبي، حيث تضرر الرأسماليون البريطانيون الكبار من القوانين الأوروبية الأحرص على «شبكات أمان» الطبقة العاملة. وهكذا التقت مصالح النقيضين اليساري (العمالي) واليميني (الرأسمالي) ضد بنية الوحدة الأوروبية... فانتصر دعاة مغادرة «الاتحاد الأوروبي».

فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وغيرها، شهدت ظواهر مشابهة وموازية تجسدت في انهيار أحزاب اليسار التقليدي - المؤمن بالصراع الطبقي - أمام الأحزاب والقوى القومية، بل والعنصرية. وللعلم، هذه الأحزاب والقوى بنت استراتيجيتها على معارضة ظاهرة الهجرة والمهاجرين، سواء من دول شمال أفريقيا كحال فرنسا وهولندا وإسبانيا، أو من شمال أفريقيا وألبانيا كحال إيطاليا، أو من تركيا والبوسنة ووسط أوروبا... أو من العراق وسوريا كحال ألمانيا والسويد.

في هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة، التي هي في الأساس «بلاد مهاجرين»، أيضاً تتعرض لديناميكيات عالية التأثير. ولكن في الولايات المتحدة غطت أولويات «الحرب الباردة» وحروبها المتמادية في مختلف أنحاء العالم العديد من «تشققات» هيكل الرأسمالية الأميركية. وأيضاً ساعدت تلك الأولويات القيادات في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الهروب من التعامل الجدي مع آفات مثل المديونية وعجز الميزانية الدائم وتراجع التنافسية... التي كان من إفرازاتها هروب العديد من الصناعات عبر الحدود.

ومن ثم، في أعظم لحظات الانتصار الأميركي وتحقيق «الأحادية القطبية»، بدأت المشاكل والتداعيات تظهر تباعاً، وكانت أهمها «أزمة الركود المالية الكبرى» عام 2008.

لقد كشفت تلك الأزمة كيف أن أميركا التي أجادت إدارة الحرب، فشلت في كسب معركة السلام. كذلك كشفت زيف معظم الشعارات البراقة للحرية الاقتصادية، ونسفت كل المبادئ المروج لها على امتداد العالم... وفي طليعتها فرض الانفتاح الاقتصادي وتقبل حرية الاستثمار، ورفض الحواجز الجمركية والسياسات الحمائية.

اليوم، بالتوازي مع الحرب الاقتصادية المفتوحة على الحلفاء والأعداء عبر الحواجز الجمركية، وأيضاً الحرب على العملة الوافدة، نرى طغيان «أوليغارشي» التكنولوجيا المعلوماتية والتواصل على إدارة ترمب، وإطلاق يدهم في «مجزرة» تقزيم المؤسسات الحكومية باسم «النجاعة المالية»، ما يعني شطب عشرات آلاف الوظائف!

وعلى وقع الشعارات القومية الجامحة، المسحوبة من قاموس حركة «ماغا» (أي إعادة «أميركا إلى عظمتها من جديد»)، تهدد واشنطن سيادة كندا، وتشن معركة مع الدنمارك بهدف الاستحواذ على جزيرة غرينلاند، وتفتح صفحة السيطرة على قناة بنما...

في مثل هذه الظروف، مناسب جداً تذكر مقولتين بليغتين إحداهما للعالم والمفكر النرويجي كريستيان لوس لانغ، حامل جائزة نوبل، وهي «التكنولوجيا خادم مفيد لكنها سيد خطير!»، والثانية لألبرت آينشتاين وهي «لقد صار بديهياً، وبصورة مفزعة، أن قدراتنا التكنولوجية فاقت إنسانيتنا!!»